

خرفة الرياض

Riyadh Chamber

المكانة الإقتصادية العالمية للمملكة العربية السعودية
وعاصمتها الرياض في ظل تطلعات رؤية 2030م
(لغة الأرقام تتحدث)

إعداد
مرصد قطاع دعم الأعمال
أغسطس 2021م



فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول:

الإطار النظري

الفصل الثاني:

المملكة ضمن مجموعة دول العشرين G20

الفصل الثالث:

حركة الإستثمارات الأجنبية بين السوق الخليجية المشتركة لدول مجلس التعاون

الفصل الرابع:

المكانة العالمية للمملكة في التجارة الخارجية والتجارة الإلكترونية

الفصل الخامس:

القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي ومستوى تطور الخدمات اللوجستية (LPI)

الفصل السادس:

الترتيب العالمي للمملكة العربية السعودية في تهيئة المناخ الملائم لسهولة ممارسة الأعمال وجذب الإستثمارات الأجنبية

الفصل السابع:

المكانة العالمية لمدينة الرياض والتطلعات في رؤية 2030

الفصل الثامن:

مؤشرات وإنجازات في ظل تطلعات رؤية المملكة 2030

الفصل التاسع:

النتائج والتوصيات

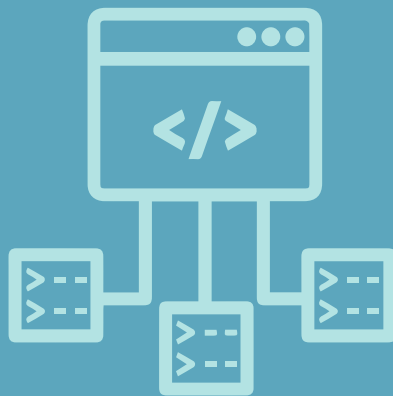
المراجع

مقدمة

تعتبر رؤية المملكة العربية السعودية الطموحة لعام 2030م بقيادة عرابها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان (ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزير الدفاع) بمثابة نقلة حضارية ونوعية وخارطة طريق نحو تأسيس بنية تحتية متينة للبلاد، وعهد جديد من القوة والتمكين للوطن والمواطن، والتقدم بالمملكة نحو تحقيق مراتب متقدمة لمختلف النواحي الاقتصادية والحياتية وفق معايير ومقاييس متفق عليها وبشكل دولي. ولذلك أُعدت هذه الدراسة الوصفية من أجل تسليط الضوء على أهم الإنجازات العالمية للمملكة العربية السعودية لمعرفة مدى كم الإنجاز المتحقق للمملكة إنعكاساً لنتائج أبرز المؤشرات والمقاييس الدولية، حيث يتضح بشكل جلي الآثار المتحققة للإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الدولة مؤخراً ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.



الفصل الأول الإطار النظري



1 / مشكلة الدراسة:

يمر العالم اليوم بالعديد من التقلبات الاقتصادية السريعة والحادة، ويواجه العديد من التحديات نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والمحافظة على مستويات الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتتسابق الدول نحو تحقيق مراكز متقدمة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بإختلاف تصنيفاتها من أجل المحافظة على قوة إقتصاداتها وتحسين مناخها الإستثماري وجذب الإستثمارات الأجنبية لديها والحفاظ على مستوى الرفاهية لمواطنيها وتمكينها لمعالجة التحديات والمشكلات التي تعترض طريقها.

وسعيًا من المملكة العربية السعودية أن تتبوأ مكانة اقتصادية عالمية متقدمة لخلق بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، إضافة إلى تمكين المواطن والقطاع الخاص، لإطلاق جميع قدراتهم، وتحقيق مزيد من النجاح والتقدم، والعمل على تنويع الاقتصاد، وتطوير فرص مبتكرة للمستقبل، من خلال السعي للوصول لمصاف الدول المتقدمة؛ سخرت المملكة جميع إمكانياتها في تحقيق وتنفيذ مستهدفات وبرامج رؤيتها الطموحة لعام 2030م من أجل منح إقتصادها مزيد من القوة والصلابة لمواجهة المتغيرات والتقلبات الاقتصادية العالمية وتحسين مراكزها العالمية في جميع المؤشرات للإرتقاء بمختلف الجوانب الحياتية لزيادة القدرة التنافسية مع الدول المتقدمة ، وبالتالي إستكمال مسيرة التنمية المستدامة لجميع ومختلف القطاعات.

2 / الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية الدولية للمملكة العربية السعودية، وتبسيط الضوء على أهم الإنجازات العالمية للمملكة عبر التقدم في تحقيق مراتب متقدمة لمختلف النواحي الاقتصادية والحياتية وفق معايير ومقاييس متفق عليها علمياً وبشكل دولي.

3 / منهجية الدراسة:

إنتهجت الدراسة منهج وأسلوب التحليل الوصفي في وصف ورصد العديد من الإنجازات العالمية للمملكة وفق المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بموضوع البحث.

4 / محددات الدراسة:

نظراً للارتباط بفترة زمنية محددة لإعداد هذه الدراسة؛ فقد تم الاعتماد على الأطر النظرية والمراجع والأدبيات السابقة والإحصائيات المرتبطة بموضوع البحث.

تعريف المؤشرات الاقتصادية:

تعرف المؤشرات الإقتصادية (Economic Indicators) بأنها عبارة عن جزء من البيانات الاقتصادية، عادة ما يكون على نطاق الاقتصاد الكلي، ويستخدمه المحللون لتفسير إمكانيات الاستثمارات الحالية أو المستقبلية. وتساعد هذه المؤشرات في الحكم على العافية الاقتصادية العامة⁽¹⁾.

وهناك عدة تعريفات أخرى تختلف ببعض الجوانب ولكنها تتفق بشكل عام على أنها مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل.

وتصدر عادة المؤشرات الاقتصادية بصفة دورية - سنوية أو ربع سنوية أو شهرية أو إسبوعية، وهناك العديد من التصنيفات الرئيسية والفرعية لمؤشرات كل دولة.

مراجعة سريعة لأهداف رؤية المملكة 2030م

تتمحور أهداف رؤية 2030 حول إقتصاد مُزدهر وغدٍ أفضل عن طريق تحقيق ما يلي:

أهداف بحلول (1452 هـ . 2030م)

1. زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من (8 ملايين إلى (30 مليون معتمر.
2. رفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل.
3. تصنيف (3) مدن سعودية بين أفضل (100) مدينة في العالم.
4. رفع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من (2.9%) إلى (6%).
5. رفع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعيًا من (13%) إلى (40%).
6. الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة (26) إلى المرتبة (10).
7. زيادة متوسط العمر المتوقع من (74) إلى (80) عام.
8. تخفيض معدل البطالة من (11.6%) إلى (7%).
9. رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (20%) إلى (35%).

(1) منصة هارفارد بزنس ريفيو العربية بترخيص من المنصة العالمية Harvard Business Review، مفاهيم إدارية [/https://hbrarabic.com](https://hbrarabic.com)

10. رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من (22%) إلى (30%).
11. رفع حجم الاقتصاد وانتقاله من المرتبة (19) إلى المراتب الـ (15) الأولى على مستوى العالم.
12. رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من (40%) إلى (75%).
13. رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من (600) مليار إلى ما يزيد على (7) تريليونات ريال سعودي.
14. الانتقال من المركز (25) في مؤشر التنافسيّة العالمي إلى أحد المراكز الـ (10) الأولى.
15. رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من (3.8%) إلى المعدل العالمي (5.7%).
16. الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من (40%) إلى (65%).
17. تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة (45) إلى (25) عالمياً و(1) إقليمياً.
18. رفع نسبة الصادرات غير النفطية من (16%) إلى (50%) على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
19. زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من (163) ملياراً إلى (1) تريليون ريال سنوياً.
20. الوصول من المركز (80) إلى المركز (20) في مؤشر فاعلية الحكومة.
21. الوصول من المركز (36) إلى المراكز الـ (5) الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية.
22. رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من (6%) إلى (10%).
23. رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي لأقل من (1%) إلى (5%).
24. الوصول إلى (1) مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل (11) ألف الآن.

الفصل الثاني

المملكة ضمن مجموعة
دول العشرين G20
(المنتدى الرئيس للتعاون
الاقتصادي الدولي)





أولاً: المملكة أول دولة عربية تستضيف أعمال ولقاءات المجموعة (G20) عام 2020م

مجموعة العشرين G20 هي الدول العشرين الأكبر اقتصاداً في العالم بما فيها الاتحاد الأوروبي، وقد تأسست المجموعة عام 1999م كبادرة أولية على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لتلك الدول، وتعتبر منتدى اقتصادياً دولياً، وبعد الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2008م وبداية عام 2009م زاد اهتمام الدول العظمى بالمنتدى، فتمّ رفع مستوى المجموعة لتضم قادة الدول الأعضاء. وقد انعقدت أول قمة لقادة المجموعة في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية عام 2008م. وعليه، وسّعت الدول جداول أعمال المجموعة لتشمل القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية التنموية. ومما يجدر الإشارة إليه أن اقتصادات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين مجتمعة تمثل حوالي 65% من سكان دول العالم، و79% من حجم التجارة العالمية، و84% من الناتج الاقتصادي العالمي.

وقد تولّت المملكة العربية السعودية رئاسة المجموعة في 1 ديسمبر 2019م حتى أواخر شهر نوفمبر 2020م، حيث قررت المملكة تنسيق أعمال المجموعة تحت شعار «إغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع»، ونظمت إنعقاد القمة في ظروف إستثنائية (جائحة كورونا) في تاريخ 2020/11/22م وهي أول قمة لمجموعة العشرين تستضيفها دولة عربية

أهم المحاور الأساسية التي استهدفتها القمة في الرياض عام 2020م:

1. تمكين الإنسان: تسعى دول مجموعة العشرين إلى بناء إطار للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وتعزيزه بما يؤدي إلى تمكين الإنسان وتوليد الفرص الاقتصادية؛ الاستثمارية التنموية، وبالتالي توليد فرص العمل والتشغيل وخاصة للمرأة، هذا فضلاً عن تناول القضايا المالية الحيوية على مستوى العالم، وعلى مستوى الدول الأعضاء، وكذلك تطوير سبل التعليم، والشراكات بين الدول، والسياحة، والرعاية الصحية.

2. الحفاظ على كوكب الأرض: وذلك عبر ضبط الانبعاثات والتلوث البيئي للحفاظ على إستدامة كوكب الأرض، بالإضافة إلى مكافحة تدهور الأراضي والموارد الطبيعية، وحماية المحيطات، وتعزيز إستدامة ومثانة نظم المياه العالمية، وتعزيز الأمن الغذائي، وتأمين بدائل نظيفة للطاقة ووصولها للاستخدام البشري السليم وبكلفة مقبولة.

3. تشكيل آفاق جديدة: من خلال دعم الابتكار في مجالات التنمية وتعزيز مشاركته، ومن ذلك تعزيز التعاون في مجال الفضاء، وتمكين الاقتصاد الرقمي، وإيجاد حل عالمي مشترك لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمية الاقتصاد، والاستفادة من التقنيات في البنية التحتية، وتطوير المدن الذكية، ومكافحة الفساد.

قضايا إستراتيجية ناقشتها القمة في الرياض عام 2020م:

1. جائحة كورونا (كوفيد- 19) وتبعاته على الاقتصاد العالمي.
2. تهديدات المناخ والكوارث الطبيعية والتوترات التجارية.
3. حماية كوكب الأرض بإنشاء أنظمة طاقة نظيفة والحد من التلوث البيئي.
4. تقليل الفاقد والمهدر من الأغذية العالمية.
5. تطوير المدن الذكية وخلق الذكاء الاصطناعي
6. إستدامة خلق الوظائف رغم إقحام التقنية والتكنولوجيا.

المشاركون في قمة الرياض 2020م لمجموعة العشرين

تشمل مجموعة العشرين على عشرين دولة عضو؛ هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وكندا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والأرجنتين وأستراليا، والبرازيل، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وجمهورية كوريا، وتركيا. وبالإضافة إلى أعضاء مجموعة العشرين، توجه الدعوة إلى دول أخرى للمشاركة؛ فإسبانيا ضيف دائم في اجتماعات مجموعة العشرين. وفي عام 2020م (قمة مجموعة العشرين في الرياض)، دُعيت كلا من: الأردن، وسنغافورة، وسويسرا للمشاركة بصفتها كضيف على المجموعة. كما دُعيت المنظمات الدولية التي ساهمت على مدى الأعوام الماضية في عمل المجموعة، وتشمل هذا المنظمات: منظمة الأغذية والزراعة، ومجلس الاستقرار المالي، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك دُعيت المنظمات الإقليمية والدولية، ومنها: صندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، وفيتنام بصفتها رئيساً لرابطة دول جنوب شرق آسيا، وجنوب أفريقيا بصفتها رئيساً للاتحاد الأفريقي، والإمارات العربية المتحدة بصفتها رئيساً لمجلس التعاون الخليجي والسنغال بصفتها رئيساً للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

ثانياً: آليات عمل قمة مجموعة العشرين (G20)

يتمحور عمل دول المجموعة حول المسار المالي ومسار الشربا Sherpa وتمثيل مجموعات التواصل للمجتمع المدني، ويتضح ذلك أكثر عبر النقاط التالية:

أ. المسار المالي:

يكون بعقد اجتماعات وزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية ونوابهم على مستوى دول مجموعة العشرين، وهي اجتماعات تركز على قضايا السياسة المالية والنقدية، إضافة الى التركيز على الاقتصاد العالمي، والبنية التحتية، والرقابة على النظم المالية، والشمول المالي، والهيكل المالي الدولي، والضرائب الدولية.

ب. مسار الشربا: The Sherpa Track

ويسمى أيضا بمسار الخبراء، حيث يجتمع الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين، وتتركز الاجتماعات على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، كقضايا المشكلات الزراعية، ومكافحة الفساد، وتحديات المناخ، والاقتصاد الرقمي، وتطور التعليم، وتحديات سوق العمل، وبدائل الطاقة وتحدياتها، والآثار البيئية ومستقبلها، والخدمات الصحية والوقائية، ونمو السياحة، وسبل تعزيز التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي.

ج. مجموعات التواصل:

تشكّل عادة مجموعات تمثل المجتمع المدني بكل دولة، ويتم وضع توصيات خاصة بالمشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية العالمية وتقدّم إلى قادة مجموعة العشرين للنظر فيها، حيث تشمل مجموعات التواصل مجموعة الأعمال (B20) ومجموعة الشباب (Y20)، ومجموعة العمال (L20) ، ومجموعة الفكر (T20) ، ومجموعة المجتمع المدني (C20) ، ومجموعة المرأة (W20) ، ومجموعة العلوم (S20) ، ومجموعة المجتمع الحضري (U20).

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدول مجموعة العشرين (G20)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP)⁽²⁾ العامل الرئيس في تحديد أداء الاقتصاد بشكل عام. وبقراءة بيانات الجدول رقم (1) نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بلغ 21.43 تريليون دولار أمريكي في عام 2019 م، مما يجعلها أكبر اقتصاد في مجموعة العشرين. تلتها الصين ك ثاني أكبر اقتصاد في ذلك العام، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 14.4 تريليون دولار أمريكي. ومن الجدير بالملاحظة أنه بينما كان من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنحو أربعة تريليونات دولار أمريكي حتى عام 2025 م، فمن المفترض أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني بأكثر من 8.6 تريليون دولار أمريكي في نفس الوقت، الأمر الذي يعكس سرعة نمو الاقتصاد الصيني بمعدل متسارع عن دول مجموعة العشرين الأخرى. كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية 792 مليار دولار أمريكي (2.9 تريليون ريال سعودي) في عام 2019 م، لتصل إلى المرتبة (17) بين دول مجموعة العشرين، ويتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام 2025 م ليصل إلى ما يقارب الـ 895 مليار دولار أمريكي (3.3 تريليون ريال سعودي).

(2) الناتج المحلي الإجمالي للفرد هو إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي هو إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتج مطروقة منها أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات. يتم حسابه دون إجراء استقطاعات لإهلاك الأصول المصنعة أو لاستنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجموعة العشرين في عام 2019م، مع توقعات عام 2025م (بالأسعار الجارية)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

الترتيب	دول مجموعة العشرين (G20)	الناتج المحلي الإجمالي المسجل لعام 2019م	الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2025م
1	الولايات المتحدة الأمريكية	21433.23	25783.44
2	الصين	14401.73	23029.81
3	اليابان	5079.92	6014.28
4	المانيا	3861.55	5040.94
5	الهند	2868.93	3958.81
6	فرنسا	2715.82	3411.71
7	المملكة المتحدة	2830.76	3356.79
8	إيطاليا	2001.47	2387.83
9	كندا	1736.43	2193.41
10	كوريا الجنوبية	1646.74	2030.18
11	روسيا	1702.5	1894.16
12	البرازيل	1839.08	1891.43
13	أستراليا	1387.09	1755.09
14	أندونيسيا	1120.14	1533.41
15	المكسيك	1258.21	1305.73
16	تركيا	760.94	970.51
17	المملكة العربية السعودية	792.97	895.18
18	الأرجنتين	444.46	482.07
19	جنوب أفريقيا	351.35	406.79

المصدر: Statista. (ستاتيسا هي شركة ألمانية متخصصة في بيانات السوق والمستهلكين)⁽³⁾
ملاحظة رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد الأوروبي مجتمعة لم يتم إدراجه من قبل المصدر في بيانات الجدول لإجتنب الإزدواجية والتداخل في المعلومات مع فرنسا وإيطاليا.
ملاحظة رقم (2): تمت مطابقة رقم الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية لعام 2019م مع بيانات الهيئة العامة للإحصاء في المملكة بنسبة 99%، الأمر الذي يعكس دقة معلومة المصدر.

(3) وفقاً للشركة، تحتوي منصتها على أكثر من 1.000.000 إحصائية حول أكثر من 80.000 موضوع من أكثر من 22.500 مصدر موثوق و170 صناعة مختلفة، وتدر إيرادات تبلغ حوالي 60 مليون يورو.

رابعاً: النمو الإقتصادي لدول مجموعة العشرين (G20) لعام 2022م

يوضح الجدول رقم (2) توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي لعامي 2021م و2022م لمجموعة دول العشرين مقارنة بالتوقعات الاقتصادية لنمو الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم وإجمالي مجموعة العشرين، حيث توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية خلال عام 2021م بمعدل 2.6% مقارنة بانخفاض في عام 2020م بمعدل 4%، في حين توقعت المنظمة نمو الناتج المحلي لمجموعة دول العشرين خلال عام 2021م بمعدل 6.2% مقارنة بانخفاض في عام 2020م يقدر بـ 3.2%

جدول رقم (2) توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة العشرين مقارنة بدول العالم (2020م - 2022م)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)							
	2020	2021	2022		2020	2021	2022
World	-3.4	5.6	4.0	G20	-3.2	6.2	4.1
Australia	-2.5	4.5	3.1	Argentina	-10.5	4.6	2.1
Canada	-5.4	4.7	4.0	Brazil	-4.4	3.7	2.7
Euro area	-6.8	3.9	3.8	China	2.3	7.8	4.9
Germany	-5.3	3.0	3.7	*India	-7.4	12.6	5.4
France	-8.2	5.9	3.8	Indonesia	-2.1	4.9	5.4
Italy	-8.9	4.1	4.0	Mexico	-8.5	4.5	3.0
Spain	-11.0	5.7	4.8	Russia	-3.6	2.7	2.6
Japan	-4.8	2.7	1.8	Saudi Arabia	-4.0	2.6	3.9
Korea	-1.0	3.3	3.1	South Africa	-7.2	3.0	2.0
United Kingdom	-9.9	5.1	4.7	Turkey	1.8	5.9	3.0
United States	-3.5	6.5	4.0				
تعديل بالخفض، من خلال 0.3 أو أكثر							
لا يوجد تغيير أو أصغر من 0.3							
تعديل بالارتفاع ، بواسطة 0.3 أو أكثر							

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD
year-on-year, colours indicate the direction of revisions since the December 2020 Economic Outlook, %

الفصل الثالث

حركة الإستثمارات الأجنبية
بين السوق الخليجية المشتركة
لدول مجلس التعاون



أولاً: حصة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في دول مجلس التعاون الخليجي

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي 497.2 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2019م، مشكلاً ما نسبته 30% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة.

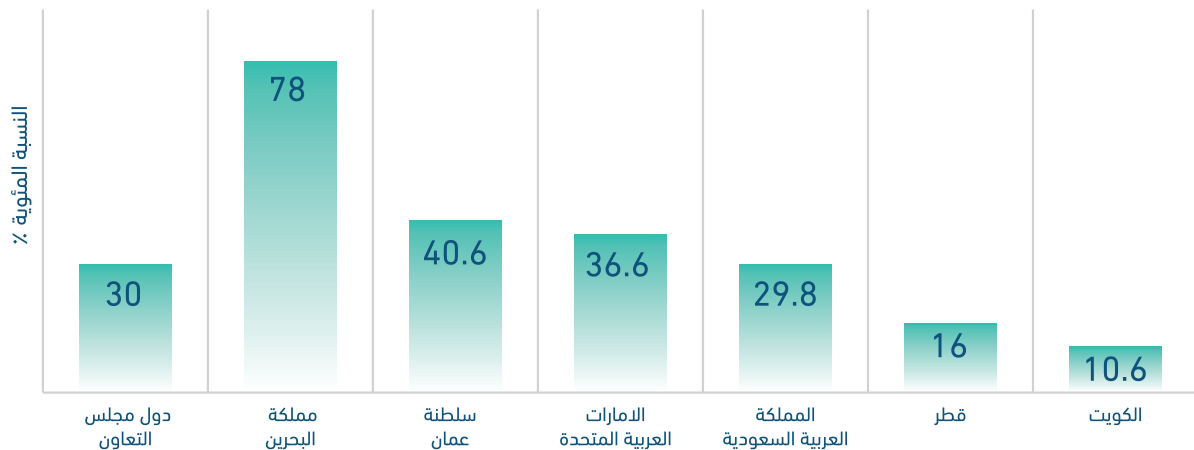
وتتصدر مملكة البحرين دول المجلس برصيد يوازي 78% من الناتج المحلي الإجمالي، تليها سلطنة عمان بنحو 41%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 37%، ثم المملكة العربية السعودية بنحو 29.8%، ثم قطر والكويت بمعدلات 16% و10.6% على التوالي.

والجدير بالذكر أن نسبة رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة العشرين بلغ نهاية عام 2019م 32%، في حين بلغ نسبة رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم قاطبة نهاية عام 2019م ما يقارب الـ 42%.

شكل بياني رقم (1)

نسبة رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2019م

■ نسبة رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي - تقرير مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة في دول مجلس التعاون (ديسمبر 2020م)

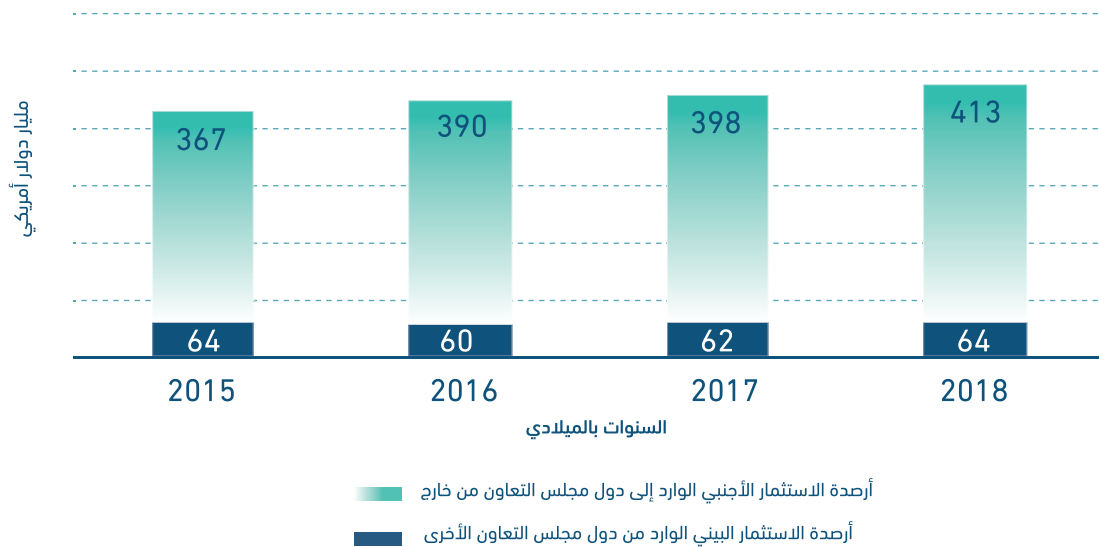
ثانياً: حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر البيني من أبرز أشكال التعاون والتكامل بين الأسواق الخليجية لدول مجلس التعاون الخليجي كونه يعكس ثقة المستثمرين من دول مجلس التعاون بأسواق واقتصاديات الدول الأعضاء الأخرى، ومصدراً هاماً لإيجاد فرص عمل للمواطنين، خاصة في مجال تأسيس الشركات الجديدة،

ويشكل الإستثمار الأجنبي المباشر (البيني) بين دول مجلس التعاون الخليجي جزءاً قليلاً من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون حيث بلغ 64 مليار دولار أمريكي، مشكلاً ما نسبته 13.4% من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2018م مقارنة بما نسبته 18.2% في عام 2010م

شكل بياني رقم (2)

حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجية (مليار دولار أمريكي)



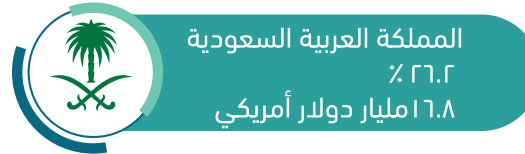
المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي - تقرير مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة في دول مجلس التعاون (ديسمبر 2020م)

وقد تصدرت مملكة البحرين في عام 2018م دول المجلس المستقبلية للإستثمار البيئي بما قيمته 20 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 31% من الإجمالي، تلتها المملكة العربية السعودية بما يقارب 17 مليار دولار أمريكي مشكلة نحو 26% من الإجمالي.

أما بالنسبة لدول المجلس المصدرة لهذا الإستثمار، جاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى بنحو 18 مليار دولار أمريكي (27.5% من الإجمالي) تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 15.4 مليار دولار أمريكي (23.7% من الإجمالي)، و ثم المملكة العربية السعودية بما قيمته 14.6 مليار دولار أمريكي (22.5%).

شكل بياني رقم (3)

أرصدة الإستثمار المباشر البيئي في دول مجلس التعاون الخليجي بنهاية عام 2018م



المراكز الثلاثة المتقدمة
لدول المجلس المستقبلية
للاستثمارات البيئية

المراكز الثلاثة المتقدمة
لدول المجلس المرسله
للاستثمارات البيئية

الفصل الرابع

المكانة العالمية لتجارة
المملكة الخارجية و
الإلكترونية



أولاً: مكانة المملكة العربية السعودية عالمياً في مجال التجارة الخارجية

انخفض حجم تجارة البضائع العالمية على وجه العموم بشكل حاد في النصف الأول من عام 2020م، حيث تسببت جائحة COVID-19 في اضطراب الاقتصاد العالمي بالمقارنة مع الأزمات السابقة.

في حين تشير تقارير منظمة التجارة العالمية (WTO) إلى تسجيل المملكة العربية السعودية قبل عام الجائحة (كوفيد-19) المرتبة (32) على مستوى العالم في مجال إستيراد السلع والخدمات لعام 2019م ، بمعدل إرتفاع عن العام 2018م يقدر بـ 4% ، بينما سجلت المرتبة (22) على مستوى العالم في مجال تصدير السلع والخدمات بمقدار إنخفاض عن العام 2018م يقدر بـ 9% ، وبشكل عام يعزى هذا التحسن في الصادرات السعودية إلى التوسع في مجال التصدير بعد توقيع المملكة لعدد من الاتفاقيات الثنائية مع العديد من البلدان في مختلف العالم، بالإضافة إلى إستفادة المملكة من برامج تمويل التجارة الدولية والإقليمية وبرامج ضمان الصادرات.

والجدير بالذكر أن جمهورية الصين استحوذت على المركز الأول عالمياً خلال عام 2019م في مجال تصدير السلع والخدمات بقيمة تقدر بـ 2499 مليار دولار أمريكي، وفي المقابل إستحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على المركز الأول عالمياً في مجال الإستيراد بقيمة تقدر بـ 2568 مليار دولار أمريكي.

كما حققت المملكة العربية السعودية المركز الرابع لأكبر 10 دول مصدرة للوقود والمنتجات التعدينية خلال عام 2019م

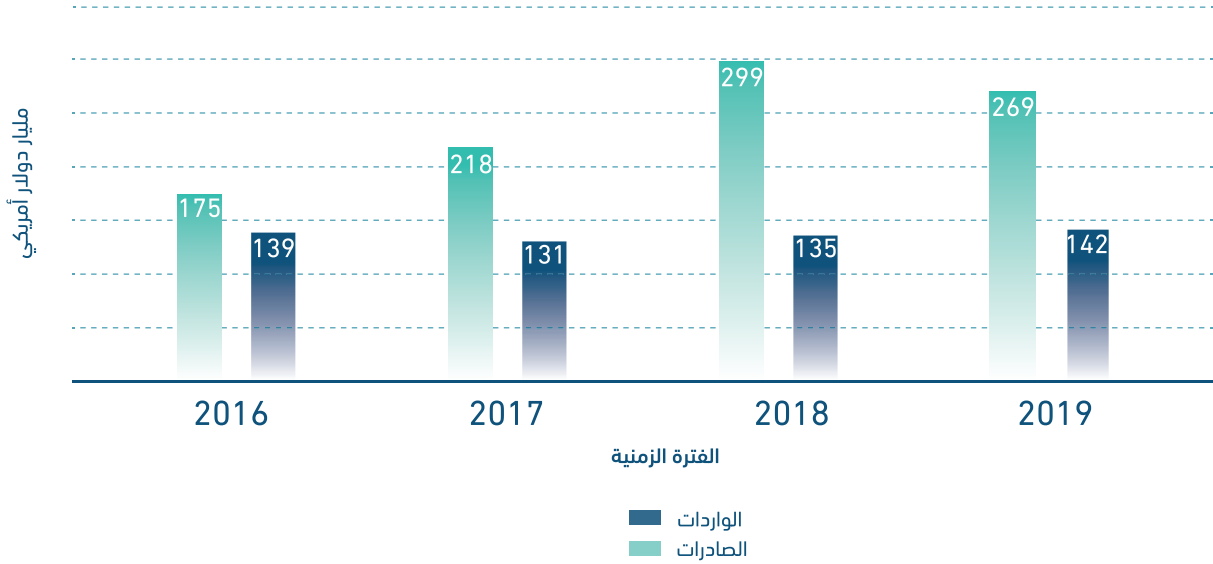
جدول رقم (3) مرتبة المملكة عالمياً في التجارة الدولية خلال الفترة (2016م - 2019م) *

الواردات importers				الصادرات Exporters				السنة Year
المرتبة العالمية Rank	حصة المملكة عالمياً (%) Share	التغير السنوي (%)	القيمة (مليار دولار أمريكي) Value	المرتبة العالمية Rank	حصة المملكة عالمياً (%) Share	التغير السنوي (%)	القيمة (مليار دولار أمريكي)	
31	0.9	-	139	27	1.1	-	175	2016
32 ▼	0.7 ▼	7 ▼	131	24 ▲	1.2	19 ▲	218	2017
32	0.7	0	135	21 ▲	1.5	35 ▲	299	2018
32	0.7	4 ▲	142	22 ▼	1.4	9 ▼	269	2019

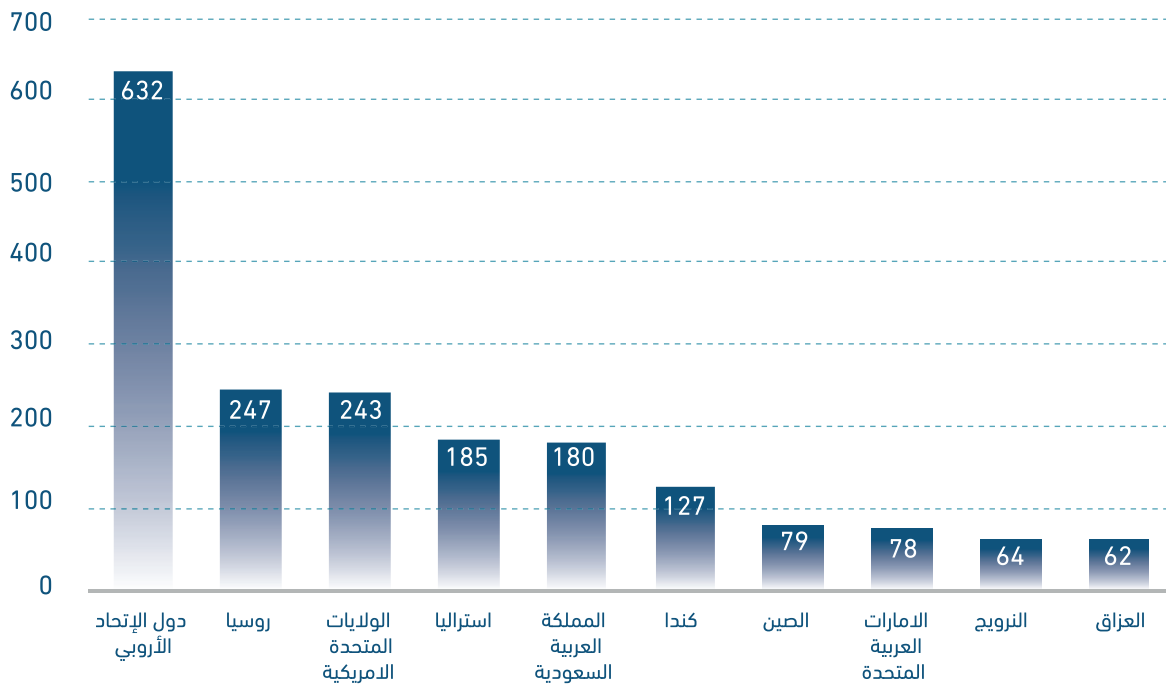
المصدر: (World Trade Statistical Review 2020,2018,2017- The World Trade Organization (WTO)
*الأرقام بالجدول عبارة عن تقديرات أولية لمنظمة التجارة العالمية (أرقام تقريبية).

شكل بياني رقم (4)

التجارة الدولية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2016م-2019م)



أكبر 10 دول في العالم مصدرين للوقود ومنتجات التعدين عام 2019م



المصدر: (The World Trade Organization (WTO -2020,2018,2017 World Trade Statistical Review

ثانياً: مكانة المملكة العربية السعودية عالمياً في مجال التجارة الإلكترونية

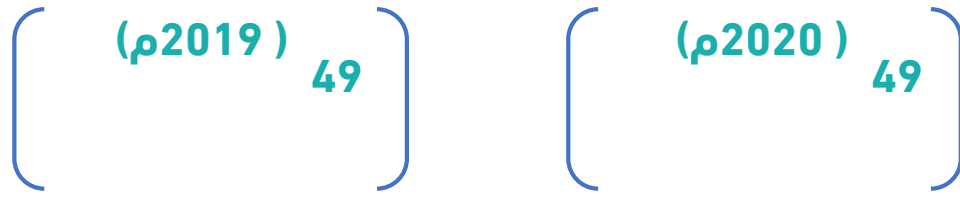
حلت المملكة العربية السعودية في المركز (11) بين مجموعة دول العشرين والـ (49) عالمياً على مؤشر التجارة الإلكترونية لعام 2020م. وعند المقارنة بين عامي 2019 و2020، يلاحظ صعود المملكة مرتبة واحدة في ترتيب مجموعة العشرين، في حين حافظت على موقعها العالمي.

جدول رقم (4) الدول العشر الأولى المتصدرة عمليات التجارة الإلكترونية لعام 2020م مقارنة بعام 2019م

الدولة	الترتيب العالمي لعام 2020م	الترتيب العالمي لعام 2019م	مقدار التغير في الترتيب بين عامي 2019م و2020م
سويسرا	1	2	
هولندا	2	1	1 ▲
الدنمارك	3	6	3 ▲
سنغافورة	4	3	1 ▼
المملكة المتحدة	5	4	1 ▼
المانيا	6	9	3 ▲
فنلندا	7	5	2 ▼
إيرلندا	8	7	1 ▼
النرويج	9	8	1 ▼
الصين ، هونج كونج	10	14	4 ▲

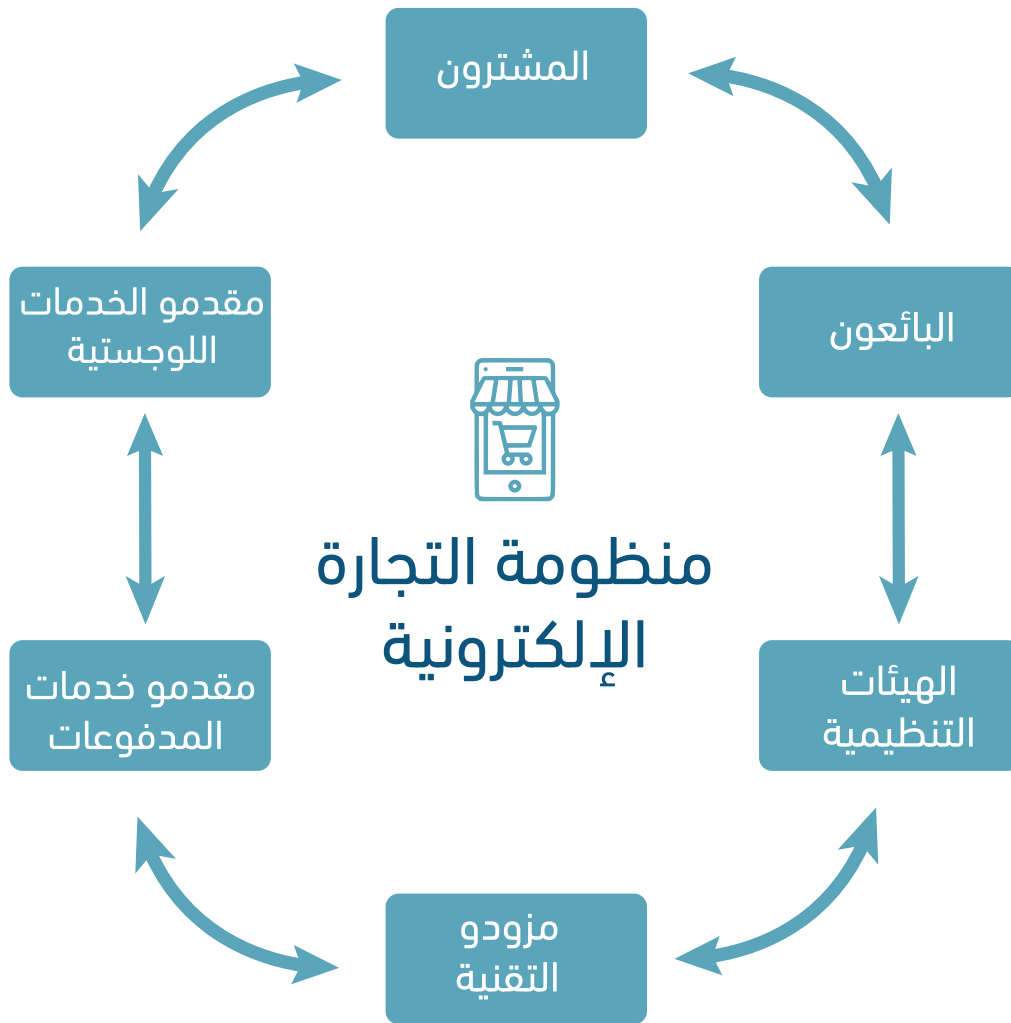
المصدر: تقرير الأمم المتحدة (UNCTAD) عن التجارة الإلكترونية 2020م
THE UNCTAD B2C E-COMMERCE INDEX 2020 Spotlight on Latin America and the Caribbean

ترتيب المملكة العالمي في التجارة الإلكترونية لعام 2020م وعام 2019م



منظومة التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

شكل بياني رقم (6)



المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات- تقرير التجارة الإلكترونية 2017م ص23

الفصل الخامس

القدرة التنافسية للاقتصاد
السعودي ومستوى تطور
الخدمات اللوجستية (LPI)



أولاً: القدرة التنافسية للإقتصاد في المملكة العربية السعودية

القسم الأول: تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي (141 دولة)

تقرير التنافسية العالمي (WEF) هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الإقتصادي العالمي منذ عام 2005م ، والتقرير يصنف الدول حسب معايير التنافسية العالمية ، والمستند في الأساس إلى معايير أساسية محورية عن إقتصادات تلك الدول، ويعتبر هذا التقرير من أهم التقارير العالمية ذات المرجعية الموثوقة بالنسبة لمتخذي القرار ، والمخططين الاستراتيجيين ، وكذلك المستثمر المحلي والأجنبي، ويعتبره خبراء الإقتصاد والتنمية من أهم التقارير أيضاً في مجال صناعة قرارات التخطيط الإقتصادي وبرامجه في أي دولة والتي تتضمن تصميم إستراتيجيات النمو الإقتصادي ورفع التنافسية.

ويوضح الجدول (5) نتائج التقرير الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لعام 2019م فيما يخص إقتصاد المملكة العربية السعودية ومرتبته التنافسية مقارنة بـ(141) دولة ، حيث حققت المملكة المرتبة الـ(36) كأفضل إقتصاد تنافسي عالمي من أصل (141) إقتصاد لمختلف دول العالم، وفق المعايير التنافسية بفارق تحسن إيجابي عن العام (2018م) يقدر بـ (3) مراتب، كما يفصل الجدول مرتبة المملكة التنافسية وفق المعايير والمؤشرات الأساسية المحورية مقارنة بأداء أفضل الإقتصادات العالمية ، حيث حصدت المملكة الدرجة الكاملة في مؤشر إستقرار الإقتصاد الكلي⁽⁵⁾ لعام 2019م ، وتقدمت (16) مرتبة في مؤشر تبني تقنيات المعلومات والاتصالات ، كما وتقدمت (13) مرتبة في المؤشرين : سوق العمل وسوق الإنتاج ، بالإضافة إلى تقدمها (7) مراتب في مؤشر النظام المالي ، و(6) مراتب في المؤشرين: البنية التحتية والصحة ، ومرتبتين في مؤشر المؤسسات ، و(5) مراتب في المؤشرات: مهارات رأس المال البشري والقدرة على الإبتكار وديناميكيات العمل.

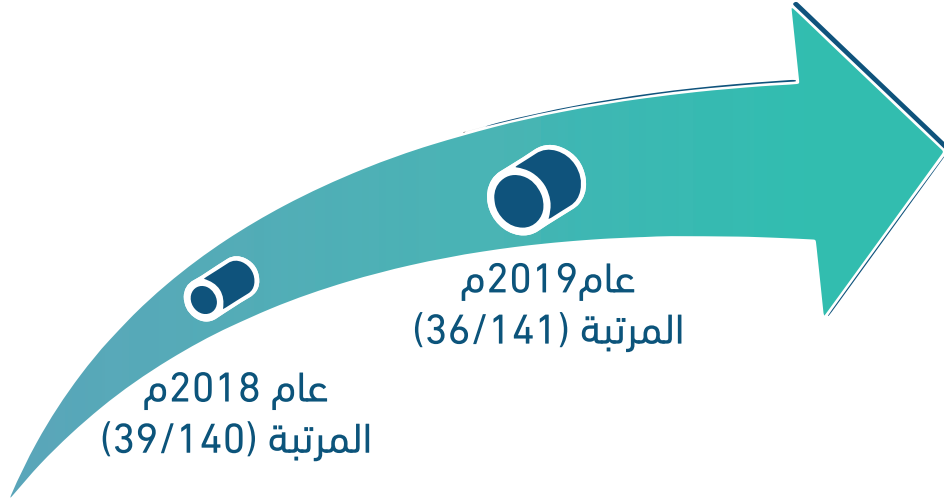
(5) مؤشر إستقرار الإقتصاد الكلي : قياس تغير الدين العام نسبة للناتج المحلي الإجمالي ؛ إضافة إلى التغير في التصنيف الائتماني للإقتصاد ودرجة التغير السنوي للتضخم (المصدر : أ. سالم بن فهد الزمام - صحيفة المال الإقتصادية، 18 أكتوبر 2018م).

جدول رقم (5) القدرة التنافسية للإقتصاد السعودي مقارنة بأفضل الممارسات العالمية عام 2019م مقارنة بعام 2018م

المرتبة من إجمالي دولة (141)	الدولة	مقدار التغير (المرتبة) 2019م (▲, ▼)	العام الميلادي 2018م	العام الميلادي 2019م	البيان
			المرتبة من إجمالي دولة (140)	المرتبة من إجمالي دولة (141)	
2	فنلندا	▲ 2	39	37	Institutions المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة (العمل المؤسسي)
1	سنغافورة	▲ 6	40	34	Infrastructure البنية التحتية
5	كوريا الجنوبية	▲ 16	54	38	ICT adoption* البنية التحتية لبيئة التكنولوجيا (التقنية) والاتصالات والمعلومات
38	عدة دول أخرى (33 دولة)	-	1	1	Macroeconomic stability الاستقرار الاقتصادي الكلي
1	عدة دول أخرى (4 دول)	▲ 6	64	58	Health الصحة
19	سويسرا	▲ 5	30	25	Skills المهارات والقدرات (تنمية الموارد البشرية)
2	هونغ كونج	▲ 13	32	19	Product market سوق السلع والخدمات (المنتجات)
1	سنغافورة	▲ 13	102	89	Labour market أداء إدارة سوق العمل
2	هونغ كونج	▲ 7	45	38	Financial system النظام المالي
27	الصين	-	17	17	Market size حجم السوق (المنتجات المحلية + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي
14	الولايات المتحدة الأمريكية	▲ 5	114	109	Business dynamism للمتطلبات الأساسية للبدء بالأعمال
13	المانيا	▲ 5	41	36	Innovation capability القدرة على الابتكار والتطوير
1	سنغافورة	▲ 6	39	36	الترتيب العام الإجمالي لجميع معايير تنافسية البنية التحتية لخدمات النقل العام

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum (2019). Global Competitiveness Report INDEX 4.0
ICT: Information Communication Technologies Adoption
ملاحظة: بيانات الجدول تعكس أحدث بيانات متاحة من المصدر حتى تاريخ إعداد الدراسة

الشكل البياني رقم (7) القدرة التنافسية للإقتصاد السعودي مرتبة المملكة العربية السعودية بين دول العالم في تنافسية الإقتصاد وفق معايير التنافسية العالمي (WEF)



القسم الثاني: تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (IMD) (63 دولة)

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (WCY) الصادر من (IMD) مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية هو تقرير دوري يصدر بشكل سنوي ليعكس القدرة التنافسية لبلدان العالم وقد تم نشره من قبل IMD منذ عام 1989م، إلا أن المملكة انضمت للتقرير في عام 2017م، وهو يقيس أداء 63 اقتصادًا استنادًا إلى أكثر من 330 معيارًا يقيس جوانب مختلفة من القدرة التنافسية. ويشير تقرير عام 2020م إلى أن المملكة العربية السعودية تقدمت من المرتبة 26 إلى المرتبة الـ 24، وذلك من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، متقدمة بذلك مرتبتين عن العام 2019م، رغم الظروف الاقتصادية الناتجة عن آثار جائحة كورونا (كوفيد-19).

وجاء في التقرير أن المملكة تعد الدولة الوحيدة التي أحرزت تقدمًا استثنائيًا على مستوى الشرق الأوسط والخليج العربي، كما صنفت بحسب مؤشرات التقرير؛ في المرتبة الثامنة من بين دول مجموعة العشرين G20، متفوقة بذلك على دول ذات اقتصادات متقدمة في العالم مثل؛ روسيا، وفرنسا، واليابان، وإيطاليا، والهند، والأرجنتين، وإندونيسيا، والمكسيك، والبرازيل، وتركيا.

وأظهر التقرير تقدم المملكة في المحاور الرئيسية والمؤشرات الفرعية خلال عام 2020م، على النحو التالي:

المحاور والمؤشرات الأساسية للتقرير

1. حققت المملكة المرتبة (19) عالمياً في مؤشر كفاءة الأعمال، بعد ما كانت في المرتبة (25) عام 2019م.
2. حققت المملكة المرتبة (20) عالمياً في مؤشر الأداء الاقتصادي العام، بعد ما كانت في المرتبة (30) عام 2019م.
3. حققت المملكة المرتبة (36) عالمياً في مؤشر البنية التحتية، بعد ما كانت في المرتبة (38) عام 2019م.

المؤشرات الفرعية للتقرير

1. النمو في القوى العاملة (المرتبة 1) عالمياً).
2. مؤشر أسعار المستهلك، والأمن السيبراني في الشركات (المرتبة 2) عالمياً).
3. مؤشر النمو في صادرات الخدمات التجارية (المرتبة 3) عالمياً).
4. مؤشر معاشات التقاعد، وسياسات البنك المركزي، وقابلية السياسات الحكومية للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية، والإنفاق الحكومي على التعليم (المرتبة 4) عالمياً).
5. مؤشر أسعار الوقود، واحتياطات العملات الأجنبية للفرد، وتشريعات البطالة، والإنتاجية العامة (المرتبة 6) عالمياً).
6. مؤشر إجمالي إنتاج الطاقة المحلية، وتمويل التطوير التقني (المرتبة 7) عالمياً).
7. مؤشر الإعانات الحكومية، والتماسك الاجتماعي (المرتبة 8) عالمياً).
8. مؤشر تطوير وتطبيق التقنية (المرتبة 9) عالمياً).
9. مؤشر مرونة الاقتصاد، ومحفزات الاستثمار، ودعم الخدمات البنكية والمالية للأعمال (المرتبة 12) عالمياً).
10. مؤشر الإمتثال التنظيمي (القوانين المصرفية) (المرتبة 12) عالمياً).
11. مؤشر التحول الرقمي في الشركات، والبنية التحتية للطاقة (المرتبة 14) عالمياً).
12. مؤشر إجراءات بدء عمل تجاري (المرتبة 15) عالمياً).

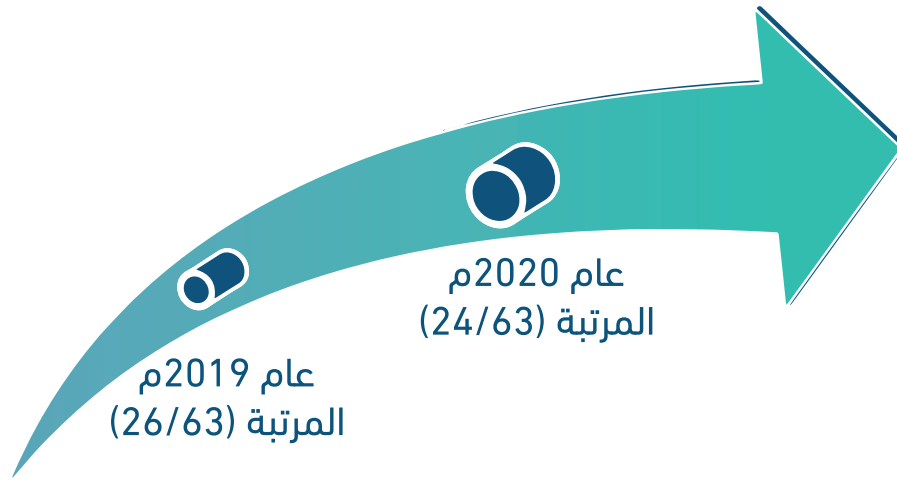
جدول رقم (6) ترتيب المملكة في المحاور الأساسية لتقرير التنافسية العالمي 2020م.

(على مستوى 63 دولة)

المؤشر	الترتيب 2020م	الترتيب 2019م	مقدار التغير
البنية التحتية	36	38	▲ 2
كفاءة الأعمال	19	25	▲ 6
الأداء الإقتصادي	20	30	▲ 10
التقييم العام (الإجمالي)	24	26	▲ 2

المصدر: الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر من (IMD) مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية (2020م)

مرتبة المملكة العربية السعودية بين دول العالم في تنافسية الاقتصاد وفق معايير (IMD)



ثانياً: الوضع الراهن لسلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية بالمملكة العربية السعودية مقارنة بدول العالم (مؤشر (LPI))

يتضح من الجدول رقم (7) ترتيب المملكة العربية السعودية في الخدمات اللوجستية المقدمة مقارنة بدول العالم، ومقارنة بأفضل الممارسات العربية والعالمية، وذلك عبر مؤشرات ومعايير البنك الدولي لقياس أداء تلك الخدمات (LPI)⁽⁶⁾، حيث تساعد تلك المؤشرات على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها المملكة (مقارنة بـ 160 بلد) في مجال الخدمات اللوجستية التجارية وما يمكنها فعله لتحسين أدائها.

وقد حققت المملكة عام 2018م الترتيب الـ (55) من بين 160 دولة في التقييم العام الإجمالي للخدمات اللوجستية بتراجع عن الترتيب الإجمالي عام 2016م بمقدار 3 درجات، وبمعدل تراكمي بلغ 3.01 من 5.00، ما يعادل نسبته 60% تقريباً.

(6) LPI: مؤشر البنك الدولي للخدمات اللوجستية.

أهم محددات القطاع اللوجستي بالمملكة

يواجه القطاع اللوجستي في المملكة العديد من التحديات والمعوقات التي تعوق مسيرة تطوره وتنميته ، ومن أهمها ما يتعلق بالتخليص الجمركي والبنية التحتية لقطاع النقل البري (القطارات، الموانئ، الطرق) ، هذا بالإضافة إلى تحديات إدارية وتنظيمية أخرى.

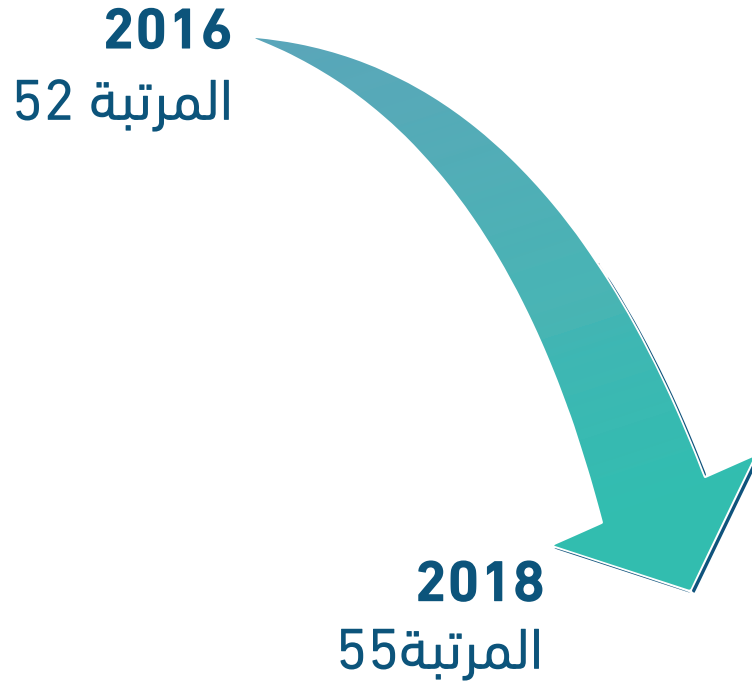
جدول رقم (7)

ترتيب الخدمات اللوجستية بشكل عام للمملكة العربية السعودية مقارنة بدول العالم 2018/2016م

أفضل الممارسات العالمية 2018م (ألمانيا)	أفضل الدول العربية 2018م (الإمارات العربية المتحدة)		قيمة التغير في المرتبة (+، -) (مرتبة)	المملكة العربية السعودية				المعيار	
				2018م		2016م			
				المعدل التراكمي (5درجات)	المرتبة (160)	المعدل التراكمي (5درجات)	المرتبة (160)		
4.37	1	4.02	10	3	3.11	43	3.24	40	البنية التحتية للخدمات اللوجستية
4.09	1	3.63	15	-2	2.66	66	2.69	68	الجمارك (إجراءات الجمارك والتخليص الجمركي)
3.86	4	3.85	5	8	2.99	56	3.23	48	أسعار الشحن الدولي (الشحنات والبضائع والطرود الدولية)
4.31	1	3.92	13	3	2.86	57	3.00	54	كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية
4.24	2	3.96	13	-3	3.17	46	3.25	49	متابعة الشحنات لحظياً
4.39	3	4.38	4	14	3.3	67	3.53	53	الوقت أو الجدول الزمني للشحنات
4.20	1	3.96	11	-3	3.01	55	3.16	52	الترتيب (التقييم) العام الإجمالي لجميع المعايير (الخدمات اللوجستية)

المصدر: تقارير البنك الدولي (world Bank (2018) LPI RANKING GLOBAL)
ملاحظة: البنك الدولي يحدث بيانات الجدول أعلاه كل سنتين حيث يتوقع أن يصدر التقرير القادم في 2021م

الشكل البياني رقم (8) ترتيب الخدمات اللوجستية بشكل عام للمملكة مرتبة المملكة في مؤشر الخدمات اللوجستية العالمي (LPI)



مستوى التراجع (3) مراتب

الفصل السادس

الترتيب العالمي للمملكة
العربية السعودية في تهيئة
المناخ الملائم لسهولة
ممارسة الأعمال وجذب
الاستثمارات الأجنبية



أولاً: تقييم سهولة ممارسة الأعمال بالمملكة العربية السعودية

يوضح الجدول رقم (8) مرتبة المملكة العربية السعودية ودرجتها مقارنة بدول العالم وبأفضل الممارسات العربية (الإمارات العربية المتحدة) ، وأفضل الممارسات العالمية (نيوزيلندا) من حيث تقييم سهولة ممارستها لأنشطة الأعمال، ويعتبر هذا التقرير الذي يصدره البنك الدولي ويستند في الأساس إلى معايير مؤسسية من أهم التقارير التي تعكس درجة سهولة الممارسات والإجراءات للبدء بأية نشاط تجاري ، ويعد معياراً دولياً مهماً للمستثمرين الأجانب ومرآة تعكس جودة عمل القطاعات الأساسية في الاقتصاد ؛ بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية (مؤشر التجارة عبر الحدود).

الجدير بالذكر هنا أن المملكة حققت المرتبة (62) عام 2019م، وذلك لتقدمها في معظم المحاور كالحصول على التمويل، وحماية أقلية المستثمرين، وإنفاذ العقود، وبدء النشاط التجاري، والتجارة عبر الحدود (التجارة الخارجية)، وتسجيل الملكية، وخدمات الحصول على الكهرباء، والضرائب، وتسجيل الملكية.

وقد دفعت الإصلاحات القوية التي أجرتها المملكة مؤخراً إلى إحراز هذا التقدم بمقدار (30) مرتبة عن العام 2018م، حيث حظى الاقتصاد السعودي بأفضل النتائج والتحسين في معظم المحاور الرئيسية الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام (2019م) وحصل على المركز الأول عالمياً في الإصلاحات الاقتصادية ، كما تحسنت المملكة في مؤشر التجارة عبر الحدود (التجارة الخارجية) بمقدار (72) مرتبة ، مما يعزز من ثقة المستثمرين في السوق السعودي ويسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

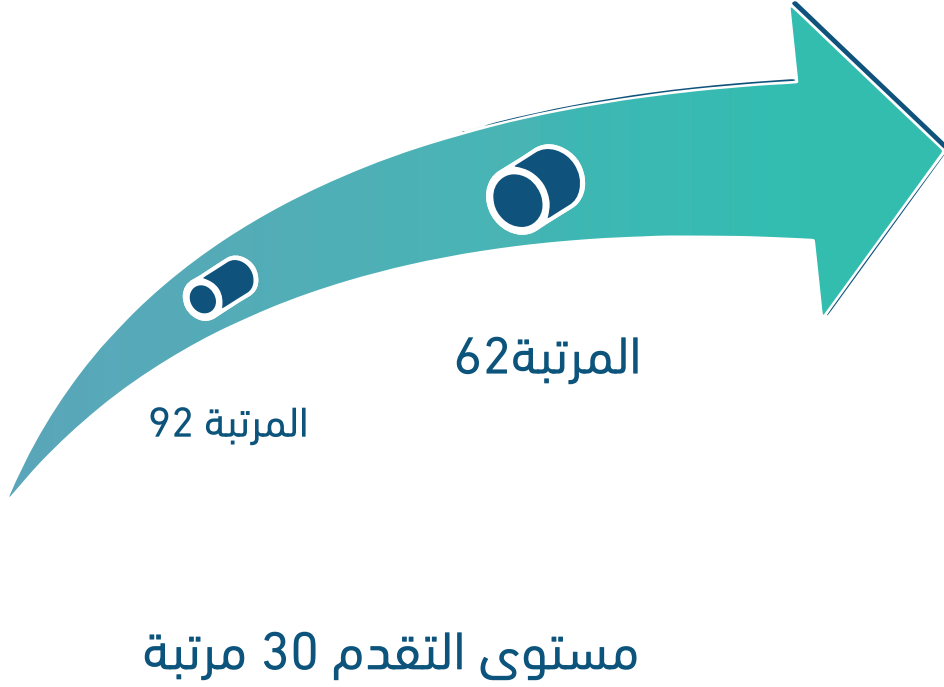
جدول رقم (8)

سهولة ممارسة الأعمال للمملكة العربية السعودية مقارنة ببعض الدول 2019/2018م

أفضل الممارسات العالمية نيوزيلندا 2019م (متوسط دخل الفرد السنوي = 41966 دولار أمريكي)		أفضل الدول العربية (الممارسات العربية) الإمارات العربية المتحدة 2019م (متوسط دخل الفرد السنوي = 43005 دولار أمريكي)		قيمة التغير في الدرجة (+, -) درجة**	المملكة العربية السعودية (متوسط دخل الفرد السنوي عام 2019م = 23219 دولار أمريكي)				المعيار
					2019م		2018م		
الدرجة	المرتبة	الدرجة	المرتبة		الدرجة (100)	المرتبة (190)	الدرجة (100)	المرتبة (190)	
100	1	94.8	17	+13	93.1	38	80.07	141	إجراءات ممارسة النشاط التجاري والبدء به
86.5	7	89.8	3	+2	78.3	28	75.71	36	تصاريح البناء والتشييد
84	48	100	1	+12	91.8	18	79.89	64	الحصول على خدمات الكهرباء
94.6	2	90.1	10	+2.5	84.5	19	81.61	24	تسجيل الملكية
100	1	70	48	+15	60	80	45	112	الحصول على التمويل
86	3	80	13	+6	86	3	80	7	حماية المستثمرين (الأقليات)
91	9	85.3	30	+5.5	80.5	57	75	78	الضرائب
84.6	63	74.1	92	+22	76	86	54.31	158	التجارة الخارجية
71.5	23	75.9	9	+2	65.3	51	63.41	59	تنفيذ التعاقدات
69.5	36	49.3	80	00.00	00.00	168	00.00	168	تسوية حالات الإفلاس
86.8	1	80.9	16	+8.1	71.6	62	63.50	92	الترتيب العام الإجمالي لجميع المعايير

المصدر: تقارير البنك الدولي (Saudi arabia : Doing Business (2020) world Bank) البيانات في الجدول حتى 1May2019
** (+) تشير العلامة إلى تحسن في الدرجة نتيجة إجراء إصلاحات (القيمة تقريبية).
ملاحظة: بيانات الجدول تعتبر أحدث بيانات متاحة من المصدر حتى تاريخ إعداد الدراسة

الشكل البياني رقم (9) : مرتبة المملكة في تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2019



الفصل السابع

المكانة العالمية لمدينة
الرياض والتطلعات في
رؤية 2030



أولاً: مكانة مدينة الرياض عالمياً وفق أهم المعايير الاقتصادية

تصنف شركة Resonance Consultancy⁽⁷⁾ أفضل 100 مدينة عالمية من أصل (263) مدينة حول العالم للعيش والعمل والاستثمار في شتى أرجاء العالم (المدن الرئيسية في المناطق الحضرية مع عدد السكان أكثر من مليون) باستخدام مزيج من الأداء الإحصائي والتقييمات النوعية من قبل السكان المحليين والزوار في (25) منطقة مجمعة في ست فئات ومعايير أساسية، تتضمن معايير ثانوية أخرى، يمكن ذكرها على شكل نقاط وفق ما يلي:

1. معيار الموقع، ويتضمن مؤشرات (الأمّن، المناخ، إحتواء جائحة كوفيد - 19، الحداثق، معالم المدينة).
 2. معيار منتجات ومعالم المدينة الرئيسية، ويتضمن مؤشرات (ربط المطار بالطرق الرئيسية، المتاحف، تقييم الجامعات، مراكز المعارض والمؤتمرات، عوامل الجذب الترفيهي والسياحي).
 3. معيار السكان، ويتضمن مؤشرات (المقيمين الأجانب (إقامة مميزة) ، التحصيل العلمي)
 4. معيار الإزدهار والرفاهية، ويتضمن مؤشرات (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التقييم العالمي للشركات الكبيرة الرئيسية في المدينة، المساواة في الدخل، معدل البطالة)
 5. معيار الحياة والمعيشة، ويتضمن مؤشرات (التسوق، الحياة والمعيشة، المطاعم، الثقافة)
 6. معيار السياحة، ويتضمن مؤشرات (عناصر الجذب السياحي، تقييمات مواقع التواصل الاجتماعي الرئيسية لعناصر الجذب السياحي مثال (Google Search ، TripAdvisor Reviews ، Facebook))).
- وقد أصدرت الشركة تقريرها التقديري لعام 2021م، حيث يشير إلى تصدر مدينة لندن بمملكة بريطانيا معايير التقييم الرئيسية بشكل عام تلتها مدينة نيويورك بالولايات المتحدة، ثم مدينة باريس بفرنسا. بينما حصلت مدينة الرياض على المرتبة (61) من بين أفضل (100) مدينة عالمية حول العالم ومن بين (263) مدينة عالمية، وتفوقت في معيار الجذب السياحي لما يعكسه ذلك من برامج وإصلاحات الدولة وفق تطلعات رؤية المملكة لعام 2030م.

(7) هي شركة استشارية عالمية تضم مستشارين وباحثين رائدين في مجال العقارات والسياحة والتنمية الاقتصادية.

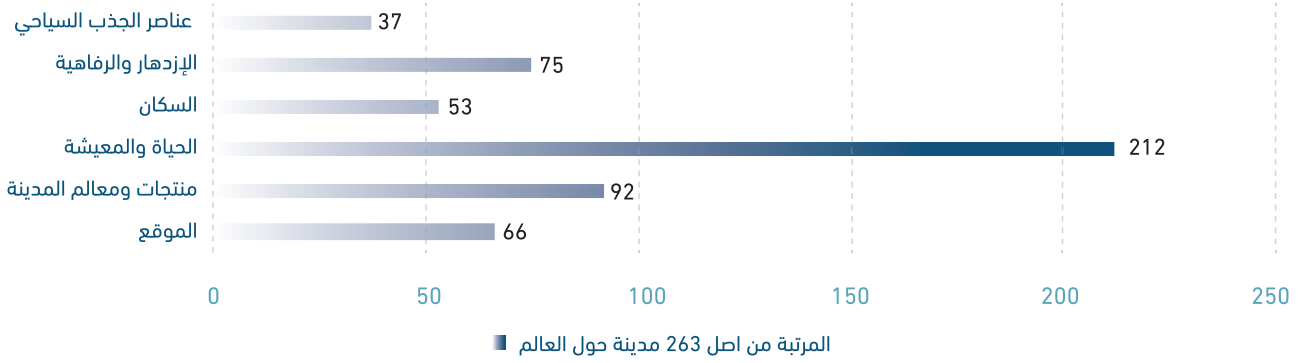
جدول رقم (9) العشر الأوائل لمدن العالم في المعيشة والعمل والإستثمار (تقديرات 2021م)

Rank الترتيب العام	City المدينة	Country الدولة	معايير التقييم					
			الموقع PLACE المرتبة من إجمالي (263)	منتجات ومعالم المدينة PRODUCT المرتبة من إجمالي (263)	الحياة والمعيشة (برامج) PROGRAMMING المرتبة من إجمالي (263)	السكان PEOPLE المرتبة من إجمالي (263)	الإزدهار والرفاهية PROSPERITY المرتبة من إجمالي (263)	عناصر الجذب السياحي PROMOTION المرتبة من إجمالي (263)
1	London	United King- dom	20	2	2	18	41	1
2	New York	United States	16	8	1	23	27	2
3	Paris	France	11	3	4	36	5	3
4	Moscow	Russia	3	1	6	12	64	16
5	Tokyo	Japan	1	6	3	134	3	29
6	Dubai	United Arab Emirates	2	94	45	2	31	4
7	Singapore	Singapore	63	26	24	11	13	6
8	Barcelona	Spain	9	12	11	62	84	9
9	Los Ange- les	United States	23	15	17	25	136	7
10	Madrid	Spain	21	23	8	46	68	13
61	Riyadh	Saudi Arabia	66	92	212	53	75	37

المصدر: شركة Resonance Consultancy – تقرير أفضل المدن العالمية (2021م)

شكل بياني رقم (10)

مرتبة مدينة الرياض في المحاور الفرعية من أصل 263 مدينة حول العالم



ثانياً: الترتيب العالمي لمدينة الرياض ومدن الشرق الأوسط وأفريقيا في كفاءة مراكزها المالية

أصدرت مجموعة Z / Yen في مدينة سيئول (كوريا الجنوبية)، وشركة مدينة لندن الإصدار الأول من مؤشر GFCI كاختصار لـ (المراكز المالية العالمية) في مارس 2007م، والذي يقوم على تقييم الكفاءة للمراكز المالية الرئيسية في المدن والعواصم الدولية من خلال المعايير والمقاييس التالية:

1. بيئة العمل Business Environment

2. رأس المال البشري Human Capital

3. البنية التحتية Infrastructure

4. تطوير القطاع المالي Financial Sector Development

5. الثقة المالية العامة Reputational & General

وفي عام 2020م ارتفع عدد المراكز المالية للمؤشر الرئيسي ليصل إلى (120) مركزاً مالياً مع إضافة مدينة بربادوس ومدينة سان دييغو ومدينة طهران ومدينة فيلنيوس.

ويشير الجدول رقم (10) إلى تراجع غالبية المراكز المالية للمدن في الشرق الأوسط وأفريقيا من حيث الترتيب والدرجات، حيث كانت مدينة كيب تاون والدار البيضاء ومدينة الكويت وموريشيوس أكبر الخاسرين من حيث الترتيب، باستثناء مدينة نيروبي ومدينة الرياض الرابحون البارزون اللذان رفعا تقيمهما بمقدار 35 و60 نقطة على التوالي.

جدول رقم (10) الترتيب العالمي لمدينة الرياض ومدن الشرق الأوسط وأفريقيا في كفاءة مراكزها المالية (تقديرات 2021م)

City المدينة	Country الدولة	مؤشر المراكز المالية العالمية (2021م)			
		Rank الترتيب العالمي	النقاط (الدرجات التراكمية)	مقدار التغير في الترتيب عن September 2019	مقدار التغير في النقاط (الدرجات) عن September 2019
Dubai	United Arab Emirates	12	721	4 ▼	19 ▼
Tel Aviv	Israel	36	688	14 ▼	25 ▼
Abu Dhabi	United Arab Emirates	39	682	7 ▼	8 ▼
Casablanca	morocco	41	680	20 ▼	34 ▼
Doha	Qatar	48	669	9 ▼	3 ▼
Bahrain	Bahrain	56	659	9 ▼	1 ▲
Mauritius	Republic of Mauritius	64	651	24 ▼	20 ▼
Cape Town	Republic of South Africa	80	635	17 ▼	6 ▲
Johannesburg	Republic of South Africa	85	627	4 ▼	27 ▲
Nairobi	Republic of Kenya	87	625	1 ▲	35 ▲
Riyadh	Saudi Arabia	88	624	8 ▲	60 ▲
Kuwait City	Kuwait	91	620	26 ▼	5 ▼
Tehran	IRAN	95	615	New	New

المصدر: تقرير The Global Financial Centres Index 27 (2021م)

ثالثاً: مؤشر المدن الذكية

أوضح الاتحاد الدولي للاتصالات، أن المدينة الذكية المستدامة هي مدينة مبتكرة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نوعية الحياة، وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية، والقدرة على المنافسة، وعليه يشير التقرير السنوي الخاص بعام (2020م) والصادر من (IMD) مركز التنافسية العالمي (IMD Global Competitiveness Center) التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة سنغافورة؛ إلى أن مدينة سنغافورة حافظت على الصدارة العالمية كمدينة ذكية في عام شهد تراجعاً للعديد من المدن الأوروبية والعالمية في التصنيف العالمي، تلتها مدينة هلنسكي بفنلندا ثم مدينة زيوريخ بسويسرا، هذا وقد حققت مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية المرتبة (53) عالمياً من بين (109) مدن ذكية حول العالم، بفارق تحسن عن العام 2019م يقدر بـ (18) مركزاً، مصنفة بذلك في المجموعة الثانية (B) بعدما كانت في المجموعة الثالثة (C) من حيث إستيفاء المعايير والمقاييس.

ويعتمد المؤشر على دراسة مسحية لآراء السكان في المدن قيد الدراسة حول الجوانب التقنية والرقمية لمدينتهم في خمسة مجالات رئيسية، وهي الصحة، والسلامة، والتنقل، والأنشطة، والفرص الإستثمارية، والحوكمة.

جدول رقم (11): أفضل 10 مدن ذكية لعام 2020م

City المدينة	Country الدولة	مؤشر المدن الذكية لعام 2020م		مقدار التغير في الترتيب عن عام 2019م
		Rank الترتيب العالمي (الإجمالي (109) مدينة)	درجة وقوة التصنيف (المجموعة)	
Singapore	Singapore	1	A A A	— (0)
Helsinki	Finland	2	A A	▲ (+ 6)
Zurich	Switzerland	3	A A	▼ (- 1)
Auckland	New Zealand	4	A A	▲ (+ 2)
Oslo	Norway	5	A A	▼ (- 2)
Copenhagen	Denmark	6	A A	▼ (- 1)
Geneva	Switzerland	7	A A	▼ (- 3)
Taipei City	Taiwan	8	A	▼ (- 1)
Amsterdam	Netherlands	9	A	▲ (+ 2)
New York	United States	10	A	▲ (+ 28)

المصدر: التقرير السنوي الصادر من مركز التنافسية العالمي (IMD Global Competitiveness Center) لعام 2020م.
ملاحظة: يتم تخصيص كل مدينة لإحدى المجموعات الأربع (A . B . C . D)، بناءً على قيم HDI الخاصة به ، والمجموعات الأقوى تبدأ من تصنيف (AAA) ثم (BBB) ثم (CCC) ثم (D) فالأقل في تكرار الحرف ثم الأقل .

جدول رقم (12): تقييم مدينة الرياض وفق معايير مؤشر المدن الذكية لعام 2019م وعام 2020م

City المدينة	Country الدولة	السنة الميلادية	مؤشر المدن الذكية لعام 2019م		مقدار التغير في الترتيب عن عام 2019م
			Rank الترتيب العالمي	درجة وقوة التصنيف (المجموعة)	
Riyadh	Saudi Arabia	2019م	(71) من إجمالي 102 مدينة ذكية	C C C المجموعة الثالثة	-
		2020م	(53) من إجمالي 109 مدينة ذكية	B المجموعة الثانية	▲ 18

المصدر: التقرير السنوي الصادر من مركز التنافسية العالمي (IMD Global Competitiveness Center) لعام 2020م.
ملاحظة: يتم تخصيص كل مدينة لإحدى المجموعات الأربع (A .B. C. D)، بناءً على قيم HDI الخاصة به، والمجموعات الأقوى تبدأ من تصنيف (AAA) ثم (BBB) ثم (CCC) ثم (D) فالأقل في تكرار الحرف ثم الأقل .

تطلعات سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لمدينة الرياض في 2030



أصدر سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان حفظه الله توجيهات حول إعداد استراتيجية لتطوير مدينة الرياض بحوار مع «مبادرة مستقبل الاستثمار» كجزء من خططها لتنويع مصادر الدخل ونمو الاقتصاد، حيث يتطلّع إلى أن تصبح الرياض من أكبر عشر مدن في العالم في القوة الإقتصادية والقدرة التنافسية وعناصر الجذب الإستثماري والسياحي، فالمزايا العديدة التي تتمتع بها منطقة الرياض تجعل من العاصمة مدينة مميزة على مستوى العالم إذا حُسن استغلالها والافادة مما يتوفر من طاقات وامكانات وقدرات بشرية محلية وأجنبية فيها.

الفصل الثامن

مؤشرات وإنجازات في ظل
تطلعات رؤية المملكة 2030

رؤية VISION

2030

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

أولاً: مؤشر مديري المشتريات (PMI)

مؤشر مديري المشتريات (PMI) هو مؤشر إقتصادي يقدم نظرة عامة ودقيقة على ظروف العمل والتشغيل في القطاع الخاص غير المنتج للنفط⁽⁸⁾ و يقيس مدى تفاؤل أو تشاؤم مدراء المشتريات في القطاع الخاص غير النفطي من الأوضاع الاقتصادية وتأثيرها على هذا القطاع. وتعتبر شركة HIS Markit البريطانية؛ المسؤولة عن قياس المؤشر، وتستند في ذلك إلى (5) ركائز رئيسية، وهي:

1. الطلبات الجديدة
2. مستويات المخزون
3. الإنتاج
4. حجم تسليم الموردين
5. بيئة التوظيف والعمل.

أبرز النتائج للعام 2019م

شهد القطاع الخاص غير النفطي في المملكة العربية السعودية نموا كبيرا مع نهاية عام 2019م، مدفوعاً بزيادة في الإنتاج وزيادة في الأعمال التجارية الجديدة، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الشركات والمؤسسات التابعة للقطاع الخاص حذرة بشأن توظيف موظفين جدد بسبب تقارير تفيد بوجود فائض في القدرة الإستيعابية، وأن يتم توجيه الإنفاق إلى مشتريات مستلزمات الإنتاج.

أبرز النتائج للعام 2020م

ارتفع مؤشر مديري المشتريات الرئيس في شهر ديسمبر 2020م إلى أعلى قراءة له منذ شهر نوفمبر 2019م، وكان الارتفاع في المؤشر مدفوعاً بالزيادة في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة، حيث شهدت الطلبات الجديدة ارتفاعاً كبيراً، وتزامن ذلك مع تعزيز التفاؤل بوجود اللقاحات المناسبة لجائحة كورونا (كوفيد-19) مع تطلعات كبيرة إلى أن يؤدي ذلك إلى إنتعاش قوي في النشاط الاقتصادي.

نقاط المؤشر (المملكة العربية السعودية 2020م)



(8) تقرير مؤشر مديري المشتريات - صادر من 5 HIS Market يناير 2021م

أبرز المبادرات الوطنية المساهمة في نمو مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية (PMI)

أسهمت المبادرات الحكومية بشكل كبير في دعم الأفراد والمنشآت والمستثمرين للتخفيف من الآثار المالية والإقتصادية المترتبة بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتي ساعدت أيضاً في ارتفاع مؤشر PMI بشكل ملحوظ، ومن أبرزها:

المتعلقة بدعم القطاع الخاص وتمكين الموارد البشرية لديها

1. تمكين أصحاب العمل من إسترداد رسوم تأشيرات العمل بعد إصدارها، والتي لم تستغل خلال مدة حظر الدخول والخروج من المملكة.
2. التوسع في قبول طلبات التقسيط دون إشتراط دفعة مقدمة من قبل هيئة الزكاة والضريبة والدخل.
3. تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات لمدة (30) يوماً بشرط تقديم ضمان بنكي خلال فترة الجائحة.
4. تأجيل دفع رسوم بعض الخدمات الحكومية والبلدية المستحقة على منشآت القطاع الخاص.
5. إيداع مبلغ يصل إلى ستة مليارات ريال سعودي لصالح جهات التمويل، بهدف تمكينها من إعفاء المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من تكاليف برنامج ضمان تمويل المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (كفالة) بهدف المساهمة في تخفيض تكلفة الإقراض ودعم التوسع في التمويل.
6. إعادة هيكلة دفعات القروض وتأجيلها للقطاع الصناعي.
7. إلزام منشآت القطاع الخاص بتطبيق الإجازة المرضية والاستثنائية والحجر المنزلي.
8. إصدار قرار تنظيم العلاقة التعاقدية بين العاملين وأصحاب العمل.
9. قصر ممارسة نشاط نقل الركاب من خلال خدمة توجيه المركبات بالتطبيقات الذكية على السعوديين.
10. احتساب توظيف السعودي في نطاقات بشكل فوري لكل المنشآت.
11. إتاحة إعارة العاملين عبر برنامج أجير.
12. الإعفاء للمقابل المالي على الوافدين المنتهية إقامتهم حتى 30 يونيو 2020م.
13. إضافة المادة (41) إلى اللائحة التنفيذية لنظام العمل.

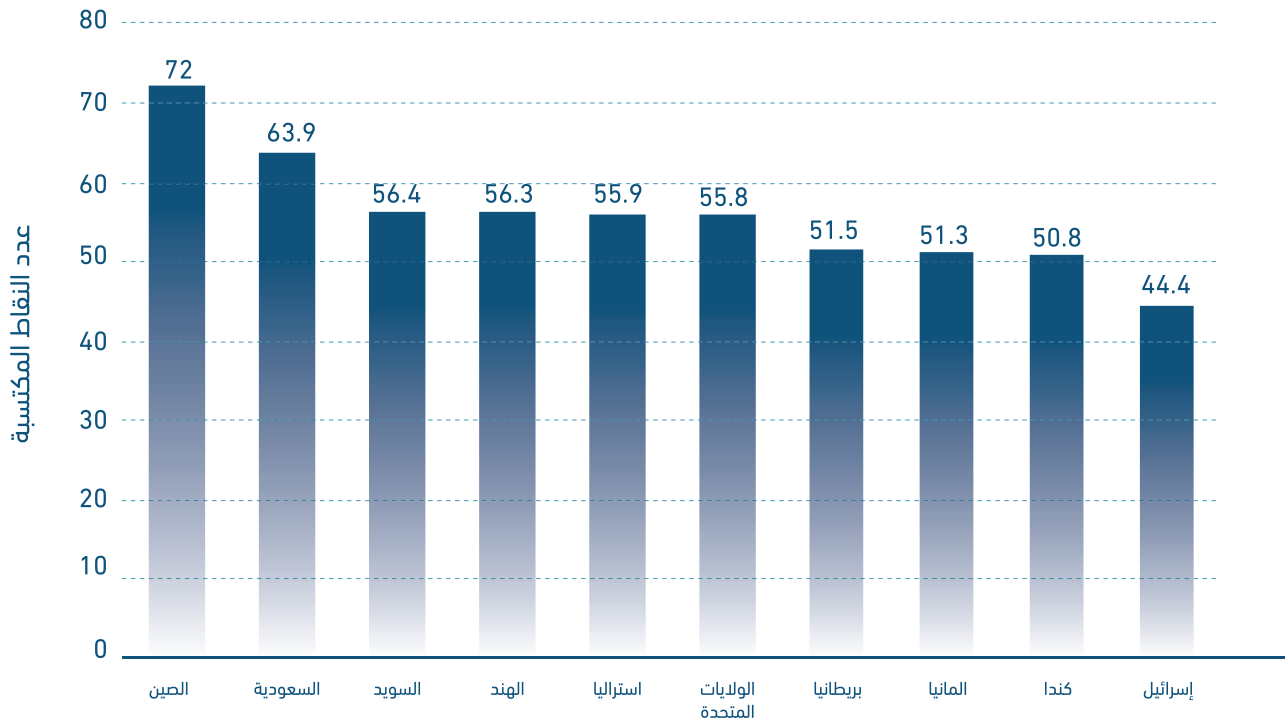
ثانياً: مؤشر ثقة المستهلك العالمي

حققت المملكة العربية السعودية في شهر إبريل 2021م المركز الثاني عالمياً لمؤشر ثقة المستهلك بعدد 63.9 نقطة وبالمقارنة مع متوسط عالمي للنقاط بلغ 45.5 نقطة، حيث أن المؤشر تنفذه شركة إبسوس⁽⁹⁾ العالمية للأبحاث ومقرها فرنسا ويستند في نتائجه إلى معايير الوضع الاقتصادي المحلي والمناخ الإستثماري والقدرات المالية الشخصية للأفراد والأمان الوظيفي، ويقاس المؤشر 23 سوقاً عالمياً. وأشار المؤشر بشكل عام أن ثقة المستهلك حول دول العالم لا تزال صامدة عالمياً، ولكن التوقعات منخفضة.

شكل بياني رقم (11)

العشر الأوائل عالمياً في كسب ثقة المستهلك لشهر إبريل 2021م

مؤشر ثقة المستهلك العالمي إبريل 2021م



المصدر: شركة إبسوس العالمية للأبحاث (فرنسا) Ipsos

(9) إبسوس هي شركة عالمية متعددة الجنسيات للأبحاث السوق ومقرها العالمي في مدينة باريس. تأسست الشركة في عام 1975، ولديها حالياً مكاتب وفروع حول العالم في 84 بلد حول العالم.

ثالثاً: مؤشر الابتكار العالمي 2020م

صدر التقرير الدولي لمؤشر الابتكار العالمي لأول مرة في عام 2007م، وإنضمت المملكة العربية السعودية إلى المؤشر في عام 2008م ، ويقارن المؤشر بين (131) دولة مستنداً إلى (7) محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول رقم ((13) والشكل البياني رقم ((12))، و(21) محوراً فرعياً، و(80) مؤشر فرعي ، وفي هذا السياق حققت المملكة العربية السعودية في عام 2020م للنتائج النهائية لمؤشر الابتكار العالمي ؛ المرتبة (66) بعد أن كانت في المرتبة (68) بتقدم مرتبتين عن عام 2019م ، ويرجع هذا التحسن بشكل عام إلى تطور الأسواق ومخرجات الإبداع والابتكار في الإنتاج وتطور المؤسسات ، في حين سجلت محاور البحث والتطوير والتعليم ، والإستدامة البيئية والبنية التقنية ، وتطوير بيئة الأعمال، ومخرجات وتأثيرات المعرفة تراجعاً عن العام 2019م .

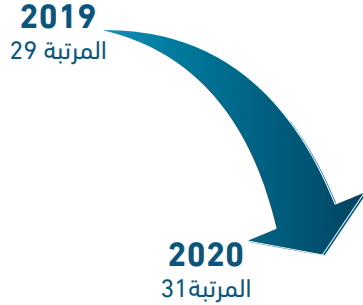
جدول رقم (13) المحاور الرئيسية لمؤشر الابتكار العالمي للمملكة ومقارنته عالمياً بأفضل الممارسات

المقارنة بأفضل الممارسات العربية والعالمية لعام 2020م		المملكة العربية السعودية			البيان
سويسرا	الإمارات العربية المتحدة	مقدار التغير (المرتبة) 2020م (▲ ، ▼)	العام الميلادي 2019م	العام الميلادي 2020م	
أفضل إقتصاد أجنبي (عالمي) في مؤشر الابتكار لعام 2020م المرتبة من إجمالي (131)	أفضل إقتصاد عربي في مؤشر الابتكار لعام 2020م المرتبة من إجمالي (131)		المرتبة من إجمالي (131)	المرتبة من إجمالي (131)	
13	28	2 ▲	104	102	Institutions المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة (العمل المؤسسي)
6	17	2 ▼	29	31	HUMAN CAPITAL & RESEARCH البحث والتطوير، والتعليم ، ورأس المال البشري (الموارد البشرية)
3	17	2 ▼	55	57	INFRASTRUCTURE البنية التحتية لبيئة التكنولوجيا (التقنية) والاتصالات والمعلومات والإستدامة البيئية
6	30	3 ▲	47	44	MARKET SOPHISTICATION متانة الاقتصاد (الأرصدة الدائنة) الاستثمار والتجارة والأسواق المحلية
2	22	3 ▼	48	51	BUSINESS SOPHISTICATION تطور بيئة الأعمال.
1	78	1 ▼	87	88	KNOWLEDGE & TECHNOLOGY OUT-PUTS مخرجات المعرفة والتكنولوجيا وتأثيرات المعرفة
2	34	17 ▲	86	69	CREATIVE OUTPUTS الإبتكار والإبداع في الإنتاج
1	34	2 ▲	68	66	الترتيب العام الإجمالي لجميع محاور الإبتكار العالمي

المصدر: GLOBAL INNOVATION INDEX 2020 & GLOBAL INNOVATION INDEX 2019

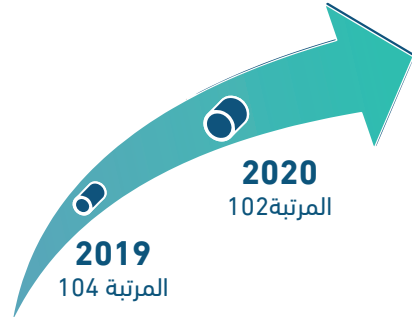
الشكل البياني رقم (12) المحاور الرئيسية لمؤشر الابتكار العالمي (المملكة العربية السعودية)

البحث والتطوير، والتعليم، ورأس المال البشري



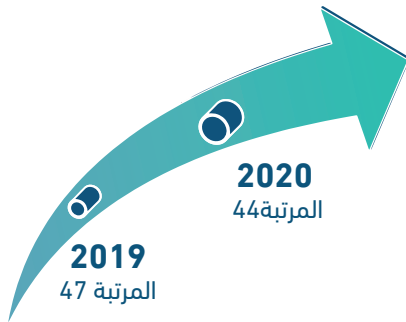
مستوى الانخفاض 2 مرتبة

المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة (العمل المؤسسي)



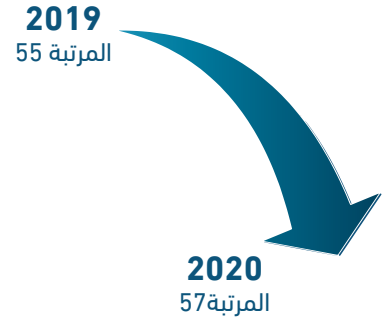
مستوى التقدم 2 مرتبة

مئاته الاقتصاد والأسواق المحلية



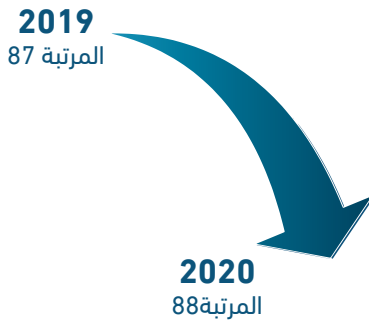
مستوى التقدم 3 مراتب

البنية التحتية لبيئة التكنولوجيا (التقنية) والاتصالات والمعلومات
والتجارة والاستثمار والاستدامة البيئية



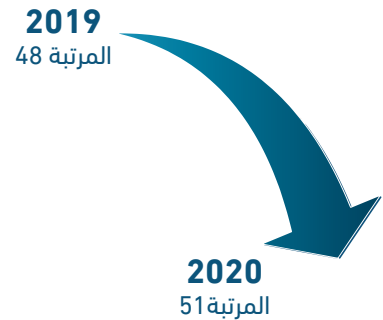
مستوى الإنخفاض 2 مرتبة

مخرجات المعرفة والتكنولوجيا



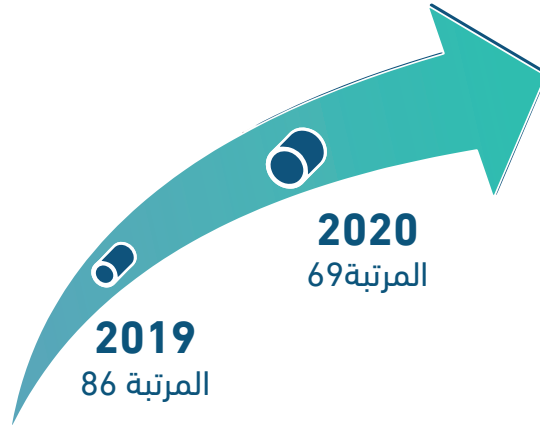
مستوى الإنخفاض 1 مرتبة

تطور بيئة الأعمال



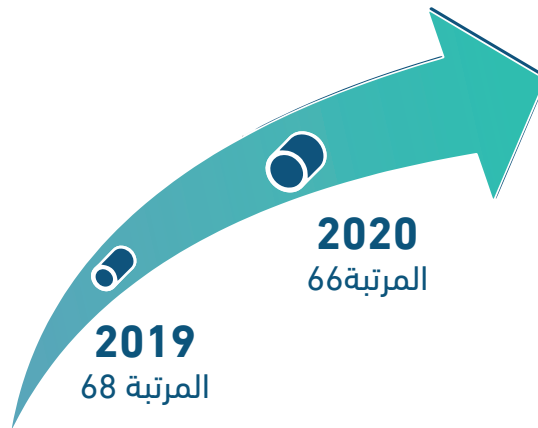
مستوى الإنخفاض 3 مراتب

الإبتكار والإبداع في الإنتاج



مستوى التقدم 17 مرتبة

الترتيب العام الإجمالي لجميع محاور الإبتكار العالمي



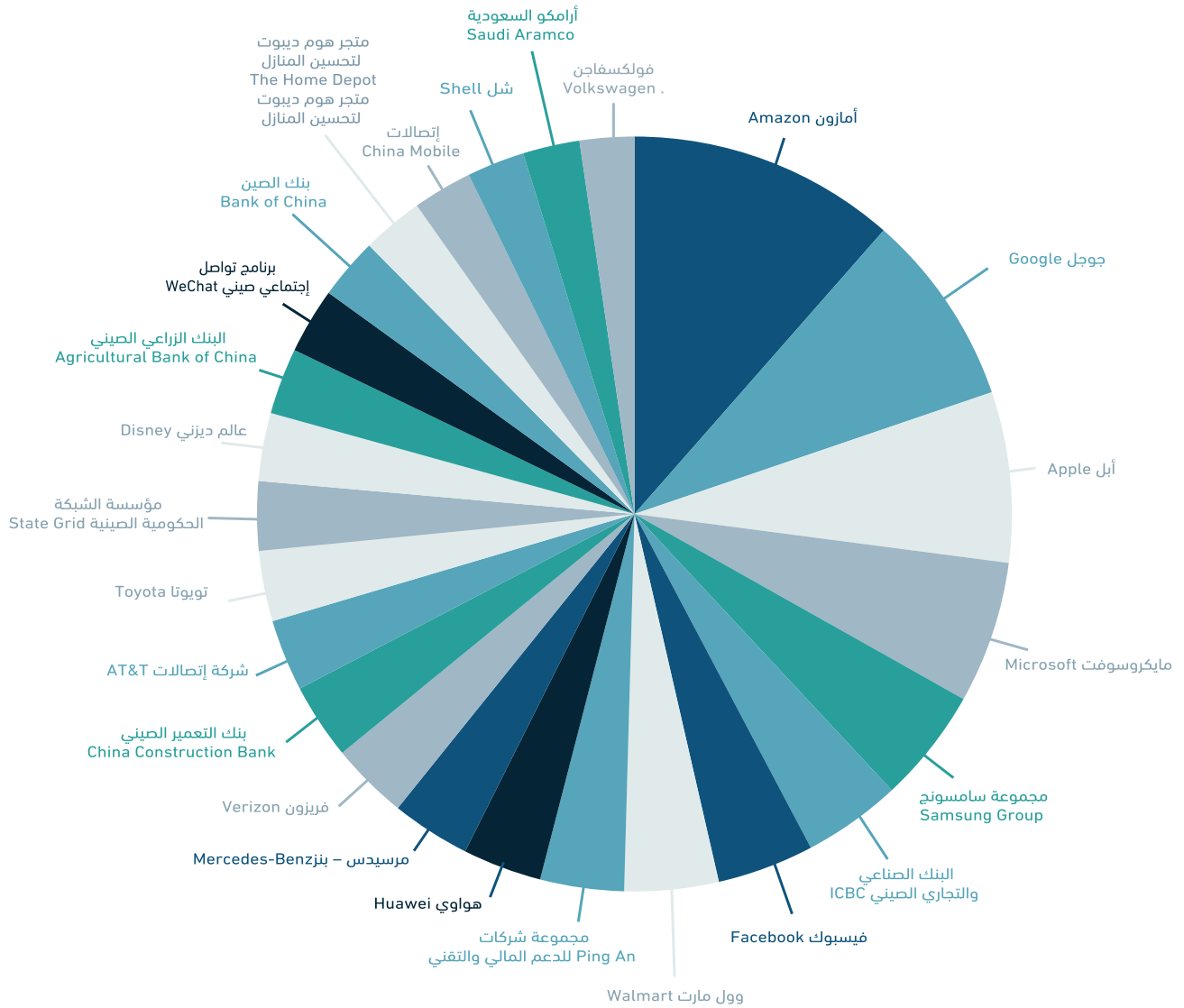
مستوى التقدم (2) مرتبة

رابعاً: مؤشر العلامات التجارية 2020م

يظهر الجدول رقم (14) أفضل (25) علامة تجارية عالمية من حيث القيمة والمنشأ لعام 2020م حيث تصدرت القائمة شركة أمازون العالمية بقيمة تصل إلى 221 مليار دولار أمريكي وبمعدل نمو عن العام 2019م يقدر بـ 17.5%، تلتها شركة جوجل العالمية ثم شركة أبل بقيمة تقدر بـ 160 مليار دولار، 140,5 مليار دولار أمريكي على التوالي.

هذا وقد حققت شركة أرامكو السعودية المرتبة (24) من بين أقوى هذه العلامات عالمياً خلال عام 2020م بقيمة تقارب 47 مليار دولار أمريكي، وتعتبر شركة أرامكو الشركة العربية الوحيدة ضمن قائمة أكبر (25) علامة تجارية في العالم .

شكل بياني رقم (13)



جدول رقم (14) أفضل 25 علامة تجارية عالمية من حيث القيمة والمنشأ لعام 2020م

العلامة التجارية	المرتبة	البلد (بلد المنشأ)	القيمة (مليون دولار أمريكي)	معدل النمو للقيمة مقارنة بعام 2019م (-, +)
أمازون Amazon	1	الولايات المتحدة الأمريكية	220,791	+17.5%
جوجل Google	2	الولايات المتحدة الأمريكية	159,722	+11.9%
أبل Apple	3	الولايات المتحدة الأمريكية	140,524	-8.5%
مايكروسوفت Microsoft	4	الولايات المتحدة الأمريكية	117,072	-2.1%
مجموعة سامسونج Samsung Group	5	كوريا الجنوبية	94,494	+3.5%
البنك الصناعي والتجاري الصيني ICBC	6	الصين	80,791	+1.2%
فيسبوك Facebook	7	الولايات المتحدة الأمريكية	79,804	-4.1%
وول مارت Walmart	8	الولايات المتحدة الأمريكية	77,520	+14.2%
مجموعة شركات Ping An للدعم المالي والتقني	9	الصين	69,041	+19.8%
هواوي Huawei	10	الصين	65,084	+4.5%
مرسيدس - بنز Mercedes-Benz	11	المانيا	65,041	+7.8%
فريزون Verizon	12	الولايات المتحدة الأمريكية	63,692	-10.5%
بنك التعمير الصيني China Construction Bank	13	الصين	62,602	-10.2%
شركة اتصالات AT&T	14	الولايات المتحدة الأمريكية	59,103	-32.1%
تويوتا Toyota	15	اليابان	58,076	+11.1%
مؤسسة الشبكة الحكومية الصينية State Grid	16	الصين	56,965	+11.1%
عالم ديزني Disney	17	الولايات المتحدة الأمريكية	56,123	+22.7%
البنك الزراعي الصيني Agri-cultural Bank of China	18	الصين	54,658	-0.7%
برنامج تواصل اجتماعي صيني WeChat	19	الصين	54,146	+6.8%
بنك الصين Bank of China	20	الصين	50,630	-0.7%
متجر هوم ديبوت لتحسين المنازل The Home Depot	21	الولايات المتحدة الأمريكية	50,508	+7.3%
إتصالات China Mobile	22	الصين	49,023	-11.9%
شل Shell	23	هولندا	47,529	+12.4%
أرامكو السعودية Saudi Aramco	24	المملكة العربية السعودية	46,768	غير متوفر بيانات سابقة
فولكسفاغن Volkswagen	25	المانيا	44,897	+7.6%

خامساً: معدلات الإنتاج للعاملين في أسواق العمل الدولية

ارتفاع معدل إنتاجية الموظف السعودي

تعد إنتاجية العمل مؤشراً اقتصادياً مهماً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية ومستويات المعيشة داخل الاقتصاد. ويستند نتائج المؤشر لقياس إنتاجية العمل إلى الحجم الإجمالي للإنتاج (يقاس من حيث الناتج المحلي الإجمالي) المنتج لكل وحدة عمل (مقاسة من حيث عدد الأشخاص العاملين أو عدد ساعات العمل) خلال فترة زمنية مرجعية معينة (2019م) وقد حققت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية عشر من أصل مائة وتسعون دولة في مستويات الإنتاجية

**جدول رقم (15) معدل إنتاجية العمل لأعلى (15) دولة في العالم (نهاية عام 2019م)
(الناتج لكل عامل عام 2019م (مقارنة بسنة الأساس 2011م بالدولار الأمريكي)**

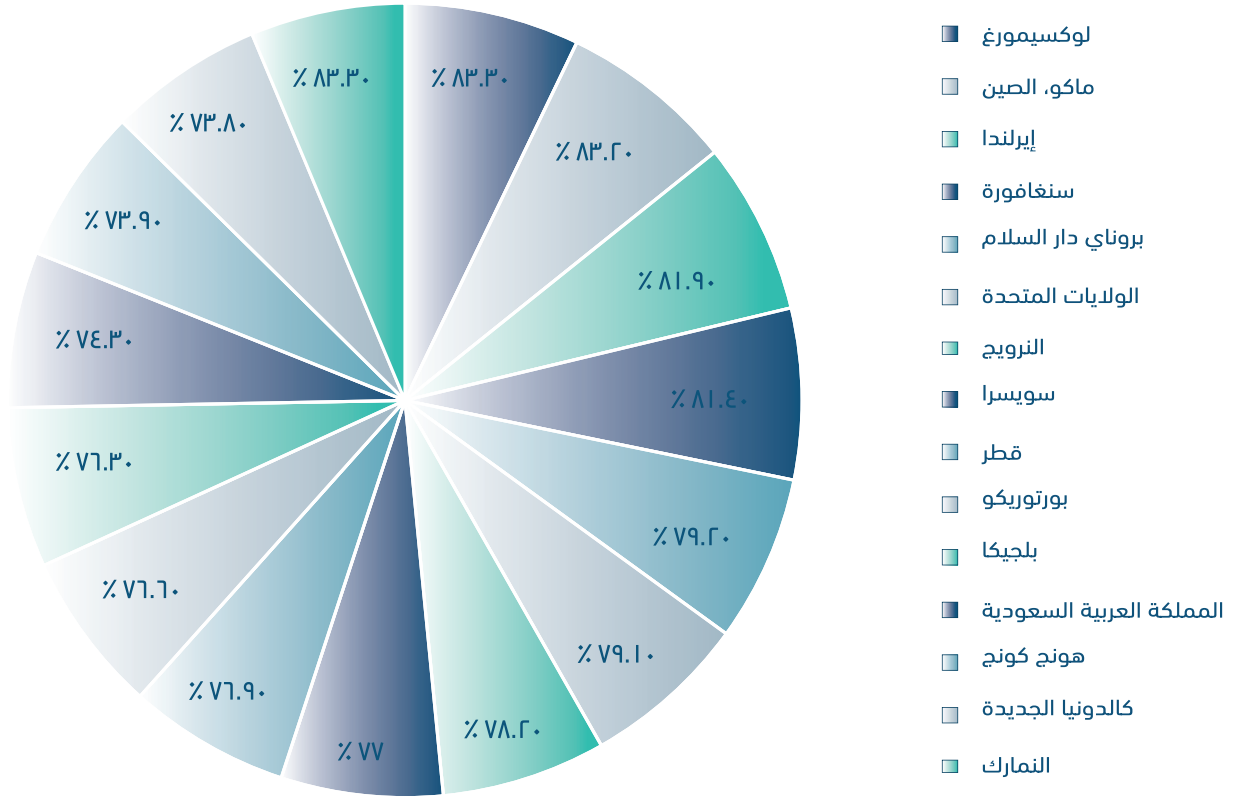
النسبة المئوية (معدل الإنتاجية) (%)	الدول / المنطقة
83.3%	لوكسمبورغ Luxembourg
83.2%	ماكو ، الصين Macau, China
81.9%	إيرلندا Ireland
81.4%	سنغافورة Singapore
79.2%	بروناي دار السلام Brunei Darussalam
79.1%	الولايات المتحدة United States
78.2%	النرويج Norway
77%	سويسرا Switzerland
76.9%	قطر Qatar
76.6%	بورتوريكو Puerto Rico
76.3%	بلجيكا Belgium
74.3%	المملكة العربية السعودية Saudi Arabia
73.9%	هونغ كونغ ، الصين Hong Kong, China
73.8%	كاليدونيا الجديدة New Caledonia
73.6%	الدنمارك Denmark

المصدر: منظمة العمل الدولية (تقديرات أولية)

الناتج لكل عامل عام 2019م (مقارنة بسنة الأساس 2011م بالدولار الأمريكي)

شكل بياني رقم (14)

معدل الإنتاجية في أسواق العمل الدولية 2019م



المصدر: منظمة العمل الدولية (تقديرات أولية)

سادساً: مؤشر زيادة الأعمال

حصلت المملكة العربية السعودية على المركز الأول عالمياً في استجابة رواد أعمالها لجائحة كورونا (كوفيد-19) والموازي لإستجابة أجهزتها التنفيذية وذلك بحسب ما ورد في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM⁽¹⁰⁾. كما شهدت المملكة تقدماً ملحوظاً في مؤشر حالة ريادة الأعمال (NECI) خلال عام 2020م لتحقيق المرتبة (7) عالمياً بعد أن كانت في المرتبة (17) عالمياً عام 2019م، والمرتبة (41) عام 2018م. ويتم جدولة درجات المؤشر بناءً على مسح خبراء تم إجراؤه في كل دولة، وإستناداً إلى المعايير التالية في مجال المنافسة الاقتصادية:

1. البيئة المالية المرتبطة بزيادة الأعمال
2. السياسات الحكومية الملموسة والأولوية والدعم
3. بيروقراطية سياسات الحكومة والضرائب
4. البرامج الحكومية
5. مستوى ريادة الأعمال في التعليم الابتدائي والثانوي
6. مستوى ريادة الأعمال في التعليم المهني والمهني والكلية والجامعة
7. مستوى البحث والتطوير
8. الوصول إلى البنية التحتية المهنية والتجارية
9. ديناميات السوق الداخلية
10. أعباء السوق الداخلية
11. البنية التحتية المادية العامة والوصول إلى الخدمات
12. الأعراف الثقافية والاجتماعية ودعم المجتمع

مؤشر حالة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية وفق تقرير المرصد العالمي



المصدر: the national entrepreneurship context index (NECI) 2020

(10) تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2020/2021م

سابعاً: مؤشر الأنظمة واللوائح المرتبطة بالمرأة

تشير تقارير البنك الدولي الصادرة عن عام 2021م إلى تقدم المملكة للعام الثاني على التوالي في الأنظمة واللوائح المرتبطة بالمرأة، حيث حصلت على الدرجة (80 من إجمالي 100 درجة) عام 2021م، وذلك عبر المقارنة مع عام 2020م حيث حصلت على الدرجة (70.6 من إجمالي 100 درجة) في مقياس التقرير لـ (190) دولة من خلال (8) مؤشرات رئيسية، و(35) مؤشر فرعي. كما أبرز التقرير أهم الإصلاحات التشريعية في المملكة العربية السعودية للأنظمة واللوائح المرتبطة بالمرأة في مجال المساواة بين الجنسين في كافة مجالات التوظيف، والتعيين وفقاً لإحتياجات سوق العمل

جدول رقم (16)

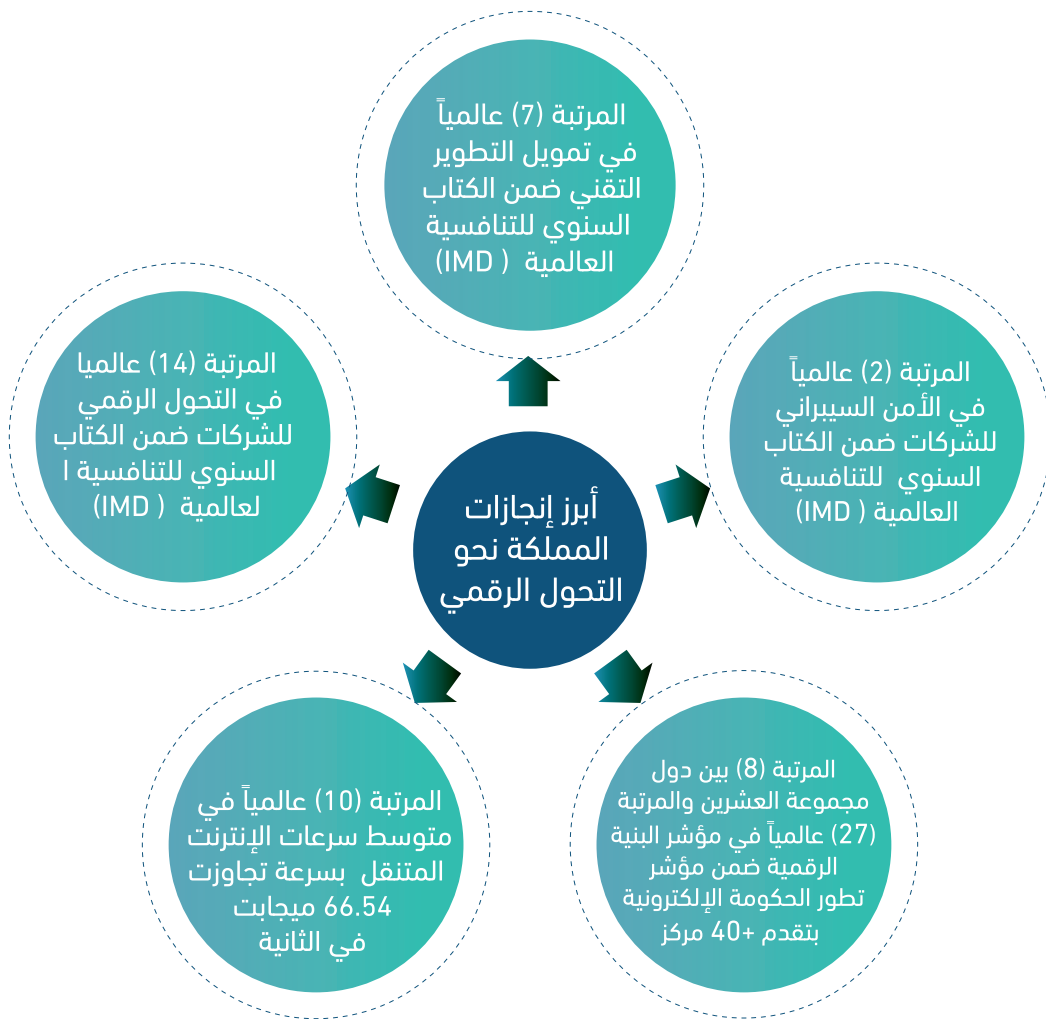
تطور مؤشرات الأنظمة واللوائح المرتبطة بتمكين المرأة في المملكة العربية السعودية خلال عامي (2021م، 2020م)

المؤشر	الدرجة في مقياس عام 2021م (الدرجة الإجمالية 100)	الدرجة في مقياس عام 2020م (الدرجة الإجمالية 100)	مقدار التغيير (الدرجة) (2021م) (▲، ▼)
التنقل	100	100	-
الحصول على الأجر	100	25	75 ▲
الحصول على معاش التقاعد	100	100	-
الزواج	60	60	-
بيئة العمل	100	100	-
رعاية الأطفال	40	40	-
ريادة الأعمال	100	100	-
الأصول والممتلكات	40	40	-

المصدر: البنك الدولي، تقرير المرأة (أنشطة الأعمال والقانون) (2021م)

ثامناً: معالم نحو التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية

حصدت المملكة العربية السعودية جائزة الريادة الحكومية من الإتحاد الدولي لقطاع الاتصالات المتنقلة (GSMA) لعام 2020م أثناء جائحة كورونا (كوفيد- 19)، كما حققت التقدم في العديد من المقاييس والمؤشرات المتعلقة بالتحول الرقمي لحكومة المملكة والمنشآت العاملة في قطاع الأعمال كما هو موضح في الشكل البياني أدناه (على سبيل المثال لا الحصر) وعلى صعيد الجانب التنظيمي تم تشكيل هيئة خاصة بالحكومة الرقمية في الربع الأول من عام 2021م لرفع كفاءة العمل الحكومي وزيادة الإنتاجية ووضع المعايير الفنية لنماذج التحول الرقمي الحكومي، وحوكمة أعمال السحابة الحكومية الرقمية.



المصدر: رقمي - تقرير التحول الرقمي الوطني (النصف سنوي لعام 2020م)

كما حققت المملكة المركز الأول عربياً، والمركز الـ (22) عالمياً في المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي لعام 2020م ، حيث تقدمت المملكة (7) مراكز مقارنة بالمركز (29) عالمياً في العام 2019م ، وذلك وفق التقرير الذي أصدره مؤشر تورتويس انتليجينس Tortoise Intelligence

الفصل التاسع

النتائج والتوصيات



تناولت الدراسة في الفصول السابقة المواضيع والمضامين والإحصاءات المتاحة ذات العلاقة بمكانة المملكة العربية السعودية عالمياً وإقليمياً من عدة جوانب مختلفة، وأبرز نتائج المؤشرات الاقتصادية المرتبطة، وربطها بتطلعات وأهداف الرؤية المستقبلية للمملكة 2030.

ختاماً؛ يمكن صياغة أهم النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسة عبر النقاط التالية:

1. تمت مراجعة أهم أهداف وتطلعات رؤية المملكة 2030م وربطها بالمنجزات المتحققة عبر المقاييس والمؤشرات الاقتصادية العالمية المستعرضة في فصول الدراسة المختلفة.
2. تناولت الدراسة بشيء من التفصيل مدى المناسبة الهامة لإستضافة المملكة لأعمال ولقاءات مجموعة دول العشرين (G20) والمحاور الأساسية التي استهدفتها القمة في الرياض بتاريخ شهر ديسمبر 2020م تحت شعار « إغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع » والجدير بالذكر أن إقتصادات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين مجتمعة تمثل حوالي 65% من سكان دول العالم ، و79% من حجم التجارة العالمية ، و84% من الناتج الإجمالي الاقتصادي العالمي .
3. يتوقع أن تصل قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة في عام 2025م لـ 895.18 مليار دولار أمريكي بما يعادل (3356.25 مليار ريال سعودي).
4. توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية خلال عام 2021م بمعدل 2.6% مقارنة بانخفاض في عام 2020م بمعدل 4%، الأمر الذي يعكس سرعة تعافي الاقتصاد السعودي بعد جائحة كورونا (كوفيد-19).
5. بلغ رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي 497,2 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2019م مشكلاً ما نسبته 30% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، و29.8% للمملكة العربية السعودية.
6. تشير تقارير منظمة التجارة العالمية (WTO) إلى تسجيل المملكة العربية السعودية قبل عام الجائحة (كوفيد-19) المرتبة (32) على مستوى العالم في مجال إستيراد السلع والخدمات لعام 2019م ، بمعدل إرتفاع عن العام 2018م يقدر بـ 4% ، بينما سجلت المرتبة (22) على مستوى العالم في مجال تصدير السلع والخدمات بمقدار إنخفاض عن العام 2018 يقدر بـ 9% ، وبشكل عام يعزى هذا التحسن في الصادرات السعودية إلى التوسع في مجال التصدير بعد توقيع المملكة لعدد من الاتفاقيات الثنائية مع العديد من البلدان في مختلف العالم، بالإضافة إلى إستفادة المملكة من برامج تمويل التجارة الدولية والإقليمية وبرامج ضمان الصادرات.
7. تقدمت المملكة العربية السعودية في تطوير قدرتها التنافسية خلال عام 2020م من المرتبة 26 إلى المرتبة الـ 24، وذلك من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، متقدمة بذلك مرتبتين عن العام (2019م)، وذلك رغم الظروف الاقتصادية الناتجة عن آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) ، حيث تعد المملكة الدولة الوحيدة التي أحرزت تقدماً استثنائياً على مستوى الشرق الأوسط والخليج العربي، كما صنفت بحسب مؤشرات تقرير الكتاب التنافسي العالمي (IMD)؛ في المرتبة الثامنة من بين دول

مجموعة العشرين G20، متفوقة بذلك على دول ذات اقتصادات متقدمة في العالم مثل؛ روسيا، وفرنسا، واليابان، وإيطاليا، والهند، والأرجنتين، وإندونيسيا، والمكسيك، والبرازيل، وتركيا.

8. دفعت الإصلاحات القوية التي أجرتها المملكة مؤخرًا إلى إحراز تقدم بمقدار (30) مرتبة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال لتصل إلى المرتبة (62) خلال عام 2019م وذلك وفق تقارير ومؤشرات البنك الدولي، كما حظي الاقتصاد السعودي بأفضل النتائج والتحسين في معظم المحاور الرئيسية للمؤشر. **9.** يلاحظ تحسن مركز المملكة العربية السعودية خلال عام 2020م في جميع المؤشرات والمعايير التنافسية الرئيسية؛ الأمر الذي يسهم في تحسين البيئة الإستثمارية ورفع جاذبية السوق السعودية ولا سيما المالية منها أمام المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، وبالتالي تعزيز الثقة في عمق السوق.

10. حصلت مدينة الرياض خلال عام 2020م والربع الأول من عام 2021م على المرتبة (61) من بين أفضل (100) مدينة عالمية حول العالم، ومن بين (263) مدينة عالمية، وتفوقت في معيار الجذب السياحي لما يعكسه ذلك من برامج وإصلاحات وفق تطلعات رؤية المملكة لعام 2030م.

11. حققت مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية خلال عام 2020م المرتبة (53) عالمياً من بين (109) مدن ذكية حول العالم، بفارق تحسن عن العام 2019م يقدر بـ (18) مركزاً، مصنفة بذلك في المجموعة الثانية (B) بعدما كانت في المجموعة الثالثة (C) من حيث إستيفاء المعايير والمقاييس الخاصة بالمؤشر.

12. إرتفع مؤشر مديري المشتريات (PMI) الخاص بظروف التشغيل لدى القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية في شهر ديسمبر 2020م إلى أعلى قراءة له منذ شهر نوفمبر 2019م، وكان الارتفاع في المؤشر مدفوعاً بالزيادة في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة، حيث شهدت الطلبات الجديدة ارتفاعاً كبيراً، وتزامن ذلك مع تعزيز التفاؤل بوجود اللقاحات المناسبة لجائحة كورونا (كوفيد- 19) مع تطلعات كبيرة إلى أن يؤدي ذلك إلى إنتعاش قوي في النشاط الاقتصادي.

13. حصلت المملكة العربية السعودية على المركز الأول عالمياً في استجابة رواد أعمالها لجائحة كورونا (كوفيد- 19) والموازي لإستجابة أجهزتها التنفيذية وذلك بحسب ما ورد في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM.

14. تشير تقارير البنك الدولي الصادرة في عام 2021م إلى تقدم المملكة للعام الثاني على التوالي في الأنظمة واللوائح المرتبطة بالمرأة، حيث حصلت على الدرجة (80 من إجمالي 100 درجة).

15. حصلت المملكة العربية السعودية جائزة الريادة الحكومية من الإتحاد الدولي لقطاع الاتصالات المتنقلة (GSMA) لعام 2020م أثناء جائحة كورونا (كوفيد- 19)، كما حققت التقدم في العديد من المقاييس والمؤشرات المتعلقة بالتحول الرقمي لحكومة المملكة والمنشآت العاملة في قطاع الأعمال.

16. تعد إنتاجية العمل مؤشراً اقتصادياً مهماً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية ومستويات المعيشة داخل الاقتصاد، وقد حققت المملكة العربية السعودية وفق تقارير منظمة العمل

الدولية المرتبة الثانية عشر من أصل مائة وتسعون دولة في مستويات الإنتاجية حتى نهاية عام 2019م. **17.** حققت شركة أرامكو السعودية المرتبة (24) من بين أقوى العلامات التجارية عالمياً خلال عام 2020م بقيمة تقارب 47 مليار دولار أمريكي، وتعتبر شركة أرامكو الشركة العربية الوحيد من ضمن قائمة أكبر (25) علامة تجارية في العالم.

18. حققت المملكة العربية السعودية في عام 2020م تقدم مرتبتين في مؤشر الابتكار العالمي لتسجل المرتبة (66) بعد أن كانت في المرتبة (68) عام 2019م، وتحسن ترتيب المملكة بشكل عام يرجع إلى تحسن وتطوير الأسواق ومخرجات الإبداع والابتكار في الإنتاج وتطوير المؤسسات، في حين سجلت محاور البحث والتطوير والتعليم، والاستدامة البيئية والبنية التقنية، وتطوير بيئة الأعمال، ومخرجات وتأثيرات المعرفة تراجعاً عن العام 2019م.

19. حققت المملكة العربية السعودية في شهر إبريل 2021م لمؤشر ثقة المستهلك العالمي المرتبة الثانية بعدد 63.9 نقطة بالمقارنة مع متوسط عالمي للنقاط بلغ 45.5 نقطة، حيث أن المؤشر تنفذه شركة إبسوس العالمية للأبحاث ومقرها فرنسا ويستند في نتائجه إلى معايير الوضع الاقتصادي المحلي والمناخ الإستثماري والقدرات المالية الشخصية للأفراد والأمان الوظيفي، لعدد 23 سوقاً عالمياً.

20. بالمقارنة بين أهداف وتطلعات المملكة لعام 2030م ومنجزات الرؤية في وقتنا الحاضر وإنعكاس ذلك على نتائج أهم المؤشرات الاقتصادية والمقاييس العالمية؛ يلاحظ نجاح برامج الرؤية في تنفيذ معظم برامجها ومخططاتها وتحسن معدلات نمو الحسابات القومية السعودية، حيث يتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الجارية لعام 2025م وفق تقديرات الجهات الإحصائية العالمية الموثوقة إلى (3355.25) مليار ريال سعودي بما يعادل (3.3) تريليون ريال، كما وصلت الإيرادات غير النفطية إلى 360 مليار ريال سعودي عام 2020م بعد ما كانت لا تتجاوز 100 مليار ريال عام 2015م.

أبرز الأسباب لتقدم المملكة في المقاييس والمؤشرات الاقتصادية العالمية:

1. الإصلاحات في بيئة الأعمال والإصلاحات التشريعية والتنظيمية والجهود التوعوية لإطلاع القطاع الخاص على مستجدات التطوير في الأنظمة والتشريعات.
2. المبادرات الحكومية والبرامج التابعة لرؤية المملكة 2030.
3. ارتفاع مستوى الشفافية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
4. المبادرات الهادفة إلى تعزيز وتطوير سوق العمل.
5. الجهود الحكومية لدعم القطاع الخاص في ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي متأثراً بجائحة كورونا (كوفيد-19).
6. سعي المملكة إلى توفير بيئة تشريعية جاذبة للعمل التجاري لتحسين بيئة الأعمال.
7. أتمتة التراخيص الإستثمارية عبر إلغاء 50% تقريباً من الإشتراطات السابقة، وتحويل أكثر من 700 نشاط إلى تراخيص فورية، وذلك في سبيل تحسين المناخ الإستثماري لديها

التوصيات والمقترحات

1. أهمية التنسيق وتكامل الجهود بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لإستكمال مسيرة الإنجازات والتقدم للمؤشرات الاقتصادية والمقاييس العالمية ومعالجة التحديات والمعوقات الإدارية والمالية والتنظيمية التي تحول دون ذلك.
2. ضرورة تدعيم وزيادة نسب مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مبادرات واستراتيجيات برامج رؤية المملكة 2030، لاسيما في المرحلة الحالية.
3. أهمية تفعيل جميع أنواع الرقابة لمشاريع وبرامج الرؤية 2030م، وتنفيذ اللوائح والأنظمة من الجهات ذات العلاقة المخولة بمتابعة جدولة تنفيذ المشاريع وفق الأوقات الزمنية المحددة والجودة المطلوبة.
4. أهمية إعداد المزيد من التقارير والدراسات الدورية لمتابعة رصد الإنجازات لمشاريع الرؤية 2030 بشكل دوري وربط الإنجاز بالمخططات المستقبلية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة وتذليل التحديات والمعوقات، وتقديم الحلول المناسبة.

المراجع

أولاً: الوثائق الرسمية والتقارير:

1. الهيئة العامة للإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي، العدد (55) 1440هـ/1441هـ (2019م)
2. الهيئة العامة للإحصاء - تقارير ومؤشرات عن الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة
3. البنك المركزي السعودي _ التقرير السنوي السادس والخمسون (56) 2020م.
4. التقرير الاقتصادي - غرفة الرياض (مرصد قطاع دعم الأعمال) - 2020م
5. تقرير مؤشر مديري المشتريات صادر من HIS Market يناير 2021م
6. تقرير رقمي - تقرير التحول الرقمي الوطني (النصف سنوي لعام 2020م).
7. البنك الدولي، تقرير المرأة (أنشطة الأعمال والقانون (2021م))
8. تقارير مؤشر تور تويس انتليجينس Tortoise Intelligence
9. تقارير منظمة العمل الدولية
10. تقارير شركة ابسوس العالمية للأبحاث (فرنسا) Ipsos
11. تقارير البنك الدولي عن الخدمات اللوجستية العالمية (LPI RANKING GLOBAL (2018) world Bank
12. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر من (IMD) مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية (2020م)
13. شركة Resonance Consultancy - تقرير أفضل المدن العالمية (2021م)
14. تقرير الأمم المتحدة (UNCTAD) عن التجارة الإلكترونية 2020م
15. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD - توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول العشرين.

ثانياً: المصادر الإلكترونية:

1. الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة العامة للإحصاء <https://www.stats.gov.sa/ar>
2. الموقع الإلكتروني الرسمي لرؤية المملكة 2030 vision2030.gov.sa
3. منصة هارفارد بزنس ريفيو العربية بترخيص من المنصة العالمية Harvard Business Review، مفاهيم إدارية [/https://hbrarabic.com](https://hbrarabic.com)
4. Statista. (ستاتيسا) هي شركة ألمانية متخصصة في بيانات السوق والمستهلكين

ثالثاً: المراجع الأجنبية (تقارير رسمية دورية):

1. GLOBAL INNOVATION INDEX 2019. 12TH EDITION Global Report(2019)
2. GLOBAL INNOVATION INDEX 2020. 13TH EDITION Global Report (2020)
3. Brand Finance Global 500 January 2020. The annual report on the world's most valuable and strongest brands
4. world Bank (2020) . Doing Business :Saudi arabia
5. the national entrepreneurship context index (NECI) 2020
6. WORLD BANK GROUP WOMEN BUSINESS AND THE LAW 2021
7. (IMD Global Competitiveness Center) 2020م.
8. (The Global Financial Centres Index 27 (2021 م)
9. (World Trade Statistical Review 2020,2018,2017- The World Trade Organization (WTO)

جفنة الرياض

Riyadh Chamber

مركز الاتصال الموحد | in f s y @
9 2 0 0 4 5 6 5 | riyadhchamber